جمعية البنوك في الأردن

Association of Banks in Jordan

46

التقرير السنوي 2024

جمعية البنوك في الأردن

Association of Banks in Jordan

46

التقرير السنوي 2024

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد

الأمير الحسين بن عبد الله الثاني المعظم

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

مجلس الإدارة

معالي السيد باسم خليل السالم
كابيتال بنك / رئيساً

سعادة السيد عمار الصفدي
بنك الإسكان للتجارة والتمويل / نائباً للرئيس

سعادة الأنسة رندة الصادق
البنك العربي / عضواً

سعادة الدكتور أحمد الحسين
البنك الاهلي الاردني - عضواً

سعادة السيد هيثم البطيخي
البنك الأردني الكويتي / عضواً

سعادة الدكتور حسين سعيد
البنك الإسلامي الأردني / عضواً

سعادة السيد رائد المصيص
بنك الاستثمار العربي الأردني - عضواً

معالي السيدة ناديا السعيد
بنك الاتحاد / عضواً

سعادة الدكتور عدنان الاعرج
بنك لبنان والمهجر - عضواً

عطوفة السيد زياد غنما
البنك المركزي الأردني / عضواً مراقباً

الدكتور ماهر المحروق
المدير العام

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

الأعضاء

تعتبر العضوية في الجمعية إلزامية لجميع البنوك الأردنية وفروع البنوك غير الأردنية العاملة في الأردن، وتتكون عضوية الجمعية كما في نهاية عام 2024 من البنوك التالية:

أولاً: البنوك الأردنية

الرقم	اسم العضو	تاريخ التأسيس	الموقع الالكتروني
1	البنك العربي	1930	www.arabbank.com.jo
2	البنك الأهلي الأردني	1956	www.ahli.com
3	بنك القاهرة عمان	1960	www.cab.jo
4	بنك الأردن	1960	www.bankofjordan.com
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974	www.hbtf.com
6	البنك الأردني الكويتي	1977	www.jordan-kuwait-bank.com
7	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978	www.ajib.com
8	البنك التجاري الأردني	1978	www.jcbank.com.jo
9	البنك الإسلامي الأردني	1978	www.jordanislamicbank.com
10	البنك الاستثماري	1989	www.investbank.jo
11	بنك ABC	1989	https://www.bank-abc.com/world/Jordan
12	بنك الاتحاد	1991	www.bankaletihad.com
13	بنك المال الأردني	1996	www.capitalbank.jo
14	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997	www.iiabank.com.jo
15	بنك صفوة الإسلامي	2009	www.safwabank.jo

ثانياً: البنوك غير الأردنية

الرقم	اسم العضو	سنة الترخيص	الموقع الالكتروني
1	البنك العقاري المصري العربي	1951	www.aqaribank.jo
2	مصرف الرافدين	1957	www.rafidainamman.com
3	سيتي بنك	1974	www.citibank.com/jordan
4	بنك لبنان والمهجر	2004	www.blom.com.jo
5	مصرف الراجحي	2011	www.alrajhibank.com.jo

كلمة رئيس مجلس الإدارة 12

كلمة المدير العام 14

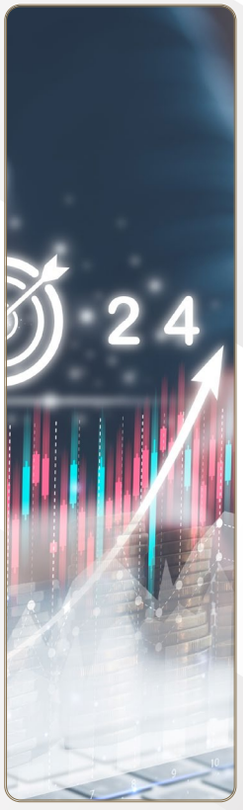

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والأردنية خلال عام 2023 17

1. خلاصة تطورات الاقتصاد العالمي والإقليمي 18
2. التطورات الاقتصادية في الأردن خلال عام 2024 20
أ: المؤشرات الاقتصادية الأساسية 21
ب: أداء المالية العامة 23
ت: أداء القطاع الخارجي 25
ث: المؤشرات النقدية والمصرفية 25
3. آفاق الاقتصاد الأردني في عام 2024 و2025 27

الفصل الثاني: التطورات النقدية والمصرفية خلال عام 2024 **29**

1. قرارات البنك المركزي المرتبطة بأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2024 **30**
2. التطورات المصرفية خلال عام 2024 **30**
   - أ. تطور موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في الأردن **30**
   - ب. موجودات ومطلوبات البنوك من العملات الأجنبية **33**
   - ج. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة **34**
   - د. الودائع لدى البنوك المرخصة **38**
   - هـ. مؤشرات المتانة المالية للبنوك **39**
   - و. هيكل أسعار الفائدة **40**
   - خ. تقاص الشيكات **43**

الفصل الثالث: أضواء على أبرز نشاطات وإنجازات الجمعية خلال عام 2024 **45**

1. اجتماعات الهيئة العامة في جمعية البنوك خلال عام 2024 **48**
2. لقاءات رفيعة المستوى نظمتها جمعية البنوك خلال عام 2024 **48**
3. مذكرات التفاهم والتعاون التي وقعتها جمعية البنوك خلال عام 2024 **50**
4. الاجتماعات واللقاءات ذات العلاقة خلال عام 2024 **53**
5. فعاليات الايجاز الربعي خلال عام 2024 **53**
6. المنتديات خلال عام 2024 **55**
7. اجتماعات اللجان الاستشارية في جمعية البنوك خلال عام 2024 **56**
8. النشاطات التي قامت بها جمعية البنوك وتعنى بتمكين المرأة والشباب خلال عام 2024 **56**
9. التحول الرقمي في جمعية البنوك خلال عام 2024 **57**
10. النشاطات والتعاون الدولي خلال عام 2024 **59**
11. النشاطات المجتمعية التي قامت بها جمعية البنوك خلال عام 2024 **63**
12. الأنشطة التدريبية خلال عام 2024 **65**
13. ورش العمل خلال عام 2024 **67**
14. إصدارات جمعية البنوك خلال عام 2024 **70**

الفصل الرابع: البيانات المالية للجمعية وتقرير مدقق الحسابات لعام 2024 **77**

كلمة رئيس

مجلس الإدارة

حضرات السادة أعضاء جمعية البنوك المحترمين...

يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي السادس والأربعون عن نشاطات الجمعية وإنجازاتها خلال عام 2024، وبياناتها المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31، إضافة لتقرير مدققي الحسابات الموجه لهيئتكم العامة.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين...

شهد الاقتصاد الأردني نمواً بنسبة 2.4% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 مقارنة بذات الفترة من عام 2023، رغم الظروف الجيوسياسية والإقليمية. كما تشير التوقعات الى استمرار الأداء بذات النسق حتى نهاية العام، حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولي بأن يبلغ النمو 2.4% خلال العام 2024. أما معدل التضخم فقد بلغ 1.56% في عام 2024، في حين بلغ معدل البطالة 21.4% في عام 2024. ووصل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 إلى حوالي 905.5 مليون دينار بانخفاض بلغت نسبته 19.7% مقارنة بذات الفترة من عام 2023، كما ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 3.2% في عام 2024، فيما ارتفعت حوالات العاملين بنسبة 2.8% لعام 2024 مقارنة مع عام 2023 لتبلغ 2.55 مليار دينار.

وأظهرت مؤشرات المالية العامة ارتفاع عجز الموازنة العامة بعد المنح لعام 2024 بنسبة 12.8%، ليشكل ما نسبته 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي. مقارنةً بنسبة عجز 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2023. فيما ارتفع إجمالي الدين العام بدون ديون صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي بنسبة 5.8% في نهاية عام 2024 ليشكل 90.4% من الناتج المحلي الإجمالي وليصل إلى 34.178 مليار دينار.

وعلى صعيد المؤشرات النقدية والمصرفية، ارتفعت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية بالدولار في نهاية عام 2024 بنسبة 16% والتي تغطي المستوردات لفترة 8.2 شهراً لتصل الى ما يقارب 21 مليار دولار أمريكي. فيما سجلت مؤشرات القطاع المصرفي نمواً واضحاً على مختلف الأصعدة بما في ذلك نمو الموجودات بنسبة 5.6%، ونمو التسهيلات الائتمانية بنسبة 4.2%، ونمو إجمالي الودائع بنسبة 6.8% وذلك في نهاية عام 2024.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين،

استمرت الجمعية في تنفيذ خطتها الاستراتيجية خلال عام 2024، والتي حققت من خلالها العديد من المنجزات والأنشطة لتحقيق أهدافها الرئيسية، هذا بجانب العمل جنباً الى جنب مع القطاع المصرفي في مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تهم القطاع وتساهم في تعزيز النمو الاقتصادي ودعم المنجزات الوطنية. ولا بد من الإشارة الى ان الجمعية أطلقت استراتيجيتها للأعوام 2024-2027 والتي تحاكي فيها الاستمرار في تحقيق الأهداف الرئيسية واضافة الجوانب التطويرية عليها بما يتوافق مع المستجدات المصرفية.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين،

في ختام كلمتي لا يسعني إلا أن أتقدم بخاص الشكر والتقدير من كافة بنوكنا الأعضاء ممثلة بمجالس إداراتها وإداراتها التنفيذية وكوادر الموظفين فيها على سرعة استجابتهم وتفاعلهم وتعاونهم المستمر مع الجمعية. وأشكر البنك المركزي الأردني على سرعة الاستجابة والتواصل الفعال وعلى دعمه التام والمستمر للجمعية. كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع العاملين في الجمعية على جهودهم التي بذلوها خلال العام لخدمة القطاع المصرفي وفي تحقيق أهداف الجمعية.

باسم خليل السالم
رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن

كلمة
المدير العام

يسعدني اليوم مع نهاية عام 2024 تسليط الضوء على الإنجازات التي حققتها الجمعية خلال العام، والتي جاءت ثمرةً لجهودٍ متواصلة ورؤية واضحة متعلقة بمختلف مجالات عمل الجمعية. إضافة للعمل على تنفيذ رؤية وتطلعات مجلس الإدارة من خلال الالتزام بالاستراتيجية التي أطلقها المجلس للجمعية للأعوام (2024 - 2027).

حيث استمرت الجمعية خلال عام 2024 بمناقشة ومتابعة مختلف المواضيع التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وتم مناقشة تلك المواضيع ورفع الملاحظات حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف المواضيع.

وبلغ عدد الفعاليات والاجتماعات واللقاءات التي عقدتها الجمعية خلال عام 2024 حوالي (45) فعالية، حضرها أكثر من (2000) شخص من البنوك والجهات الأخرى ذات العلاقة. كما عقدت الجمعية في عام 2024 حوالي (16) اجتماعاً للجان الاستشارية في الجمعية والتي استهدفت بحث ومناقشة مختلف المواضيع الفنية ذات العلاقة بعمل البنوك وحسب اختصاصات كل لجنة، ومتابعة تنفيذ النتائج والتوصيات.

ووقعت الجمعية (5) مذكرات تفاهم وتعاون خلال عام 2024 مع العديد من الجهات ذات العلاقة ومنها شركة تيرا لتدوير النفايات الالكترونية والشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك) والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وجمعية بنوك الادخار الألمانية للتعاون الدولي (DSIK) وهيئة الأوراق المالية. كما حرصت الجمعية في عام 2024 على تعزيز علاقاتها مع مجموعة واسعة من الشركاء المحليين والدوليين، وفتحت قنوات تواصل جديدة معهم في مختلف المجالات، من خلال عضويتها في (UN global compact) و (GIZ) و (IFC) و (EBTN) و(SBFN) وتأتي هذه الشراكات ضمن رؤية مجلس الإدارة لتوسيع تواجد وشبكة علاقات الجمعية.

واستمرت الجمعية خلال عام 2024 بتنفيذ الإيجاز الربعي، وهو نشاط يعقد كل ربع سنة تحت رعاية معالي محافظ البنك المركزي. كما استمرت بإصدار المشهد المالي والاقتصادي (ABJ Panorama) والذي يتضمن خلاصات لإلقاء الضوء على أبرز التطورات المالية والاقتصادية في المملكة. والموجة لإدارات البنوك ويعرض كذلك خلاصات لأبرز وأهم التقارير العالمية.

وفي مجال نشر الوعي والثقافة المالية، قامت الجمعية بإطلاق منصة ترويج الوعي المالي FinApp.Jo تحت رعاية معالي محافظ البنك المركزي، والتي تعتبر اول منصة عربية متخصصة في هذا المجال أطلقتها الجمعية بالتعاون مع العديد من الشركاء المحليين والدوليين، ومن أبرزهم "مؤسسة ولي العهد، والمعهد العربي للتخطيط".

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تناولت موضوعات وقضايا ذات علاقة بالعمل المصرفي، حيث عقدت الجمعية (34) برنامجاً تدريبياً متخصصاً خلال عام 2024، شارك فيها حوالي 500 مشاركاً من العاملين في البنوك الأعضاء. كما عقدت الجمعية حوالي 5 ورش عمل متخصصة.

اما في مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام 2024 مجموعة من التقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني، بما في ذلك التقرير السنوي الخامس والأربعون، وتقرير أبرز التطورات المصرفية في الاردن خلال عام 2023، وأصدرت 10 أعداد من مجلة البنوك، إضافة لمجموعة من الكراسات والدراسات المتخصصة.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الذين لم يدخروا جهداً في دعم الجمعية بأفكارهم وخبراتهم المتميزة، وإلى كافة البنوك الأعضاء لتعاونهم المثمر مع الجمعية، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة العاملين بالجمعية على جهودهم المبذولة لتطوير أعمال الجمعية، كما أتطلع الى تعزيز إنجازاتنا من خلال رؤى طموحة ومشاريع نوعية تواكب جميع التطورات.

الدكتور ماهر المحروق
المديـــر العـــام

الفصل الأول

1

التطورات الاقتصادية العالمية والأردنية خلال عام 2024

1 خلاصة تطورات الاقتصاد العالمي والإقليمي

الاقتصاد العالمي

تشير التوقعات بأن الاقتصاد العالمي سيسجل تباطؤاً محدوداً ليصل النمو إلى 3.2% في عام 2024 مقارنة مع نمو مقداره 3.3% في عام 2023. كذلك من المتوقع ان يظل النمو عند حاجز 3.2% في عام 2025، وهو اقل من المتوسط التاريخي الذي يبلغ 3.7%. وذلك في ظل السياسة المالية التيسيرية وانخفاض مستويات أسعار الفائدة الاساسية، فيما خفت حدة الاختلالات الدورية الاقتصادية منذ بداية العام 2024، وهو ما ساهم في تحسن نسق النشاط الاقتصادي. فيما تشير التقارير بان الانتصار في المعركة العالمية ضد التضخم أصبح وشيكاً. هذا وتشير توقعات التضخم العالمي الى تراجعه بشكل مطرد ليصل الى 6.7% في عام 2023، ثم الى 5.8% في عام 2024، ثم الى 4.2% في عام 2025، والى 3.5% في عام 2026. ويعزى تراجع التضخم الى تراجع حدة الصدامات وتحسن عرض العمالة، فيما كان للسياسة النقدية الدور الاهم والاكبر في تثبيت التوقعات، بالإضافة الى الاستجابة للتجارب السابقة وتلافي سيناريوهات دوامة الأجور والاسعار. كما تبين التقارير بان عودة معدلات التضخم تقترب من الأهداف التي وضعتها البنوك المركزية، فيما يشير ذلك الى نجاح السياسية التشددية السابقة واحتمالية ان يكون عام 2025 عاماً للهبوط الهادئ. اما حول المخاطر: فتتسم المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد بارتفاع حالة عدم اليقين بشأن السياسات، وإذا تمخضت السياسات عن تعطيل العملية الجارية لتخفيض معدل التضخم، فذلك من شأنه ان يعوق مسيرة التحول نحو تيسير السياسة النقدية، مع ما له من انعكاسات على استدامة أوضاع المالية العامة والاستقرار المالي.

الاقتصاديات المتقدمة

شهدت تلك الاقتصاديات تحسننا طفيفا في عام 2024 ليصل معدل النمو إلى 1.8%. فقد حقق الاقتصاد الأمريكي نمواً بحوالي 2.8%، فيما وصل اقتصاد منطقة اليورو الى 0.8%، والاقتصاد الياباني الى 0.3%. والمملكة المتحدة الى 1.1%، وفي كندا بحوالي 1.3%، وفي باقي الاقتصاديات المتقدمة إلى 2.1%. **أما آفاق النمو المتوقعة للعام 2025** يتوقع أن تشهد معظم الاقتصادات المتقدمة ثبات معدل النمو الاقتصادي فيها عند حاجز 1.8%. ويتوقع أن يتباطأ معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ليصل الى 2.2%، وتحسن النمو في منطقة اليورو الى 1.2%، واليابان الى 1.1%، وفي المملكة المتحدة 1.5%، وفي كندا 2.4%، وفي باقي الاقتصاديات المتقدمة 2.2%.

الاقتصاديات الصاعدة والنامية

تشير آخر التقديرات بأن النمو الاقتصادي المسجل في الاقتصاديات الصاعدة والنامية قد تباطئ الى معدل نمو 4.2% في عام 2024، حيث بلغ معدل النمو في اقتصاديات آسيا الصاعدة والنامية الى 5.3% في عام 2024 مقارنة مع 5.7% في عام 2023، وبلغ النمو في أوروبا الصاعدة والنامية 3.2% مقارنة مع 3.3%، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي 2.1% مقارنة مع 2.2%. فيما ثبت النمو عند حاجز 3.6% في إفريقيا جنوب الصحراء، اما الشرق الأوسط وآسيا الوسطى فبلغ نمو في عام 2024 الى 2.4% مقارنة مع 2.1% في عام 2023. **أما آفاق النمو المتوقعة لهذه الاقتصاديات في العام 2025** فتشير الى ثبات النمو الاقتصادي عند 4.2% في عام 2025، حيث يتوقع أن يتحسن النمو في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الى 3.9%، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي الى 2.5%، وفي إفريقيا جنوب الصحراء الى 4.2%، فيما يتراجع معدل النمو الاقتصادي في آسيا الصاعدة والنامية الى 5.0%، وفي أوروبا الصاعدة والنامية الى 2.2%.

آفاق النمو في الاقتصاد العالمي

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)	تقديري	متوقع	
	2023	2024	2025
الناتج العالمي	**%3.3**	**%3.2**	**%3.2**
الاقتصادات المتقدمة	**%1.7**	**%1.8**	**%1.8**
الولايات المتحدة	%2.9	%2.8	%2.2
منطقة اليورو	%0.4	%0.8	%1.2
اليابان	%1.7	%0.3	%1.1
المملكة المتحدة	%0.3	%1.1	%1.5
كندا	%1.2	%1.3	%2.4
اقتصادات متقدمة أخرى	%1.8	%2.1	%2.2
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	**%4.4**	**%4.2**	**%4.2**
آسيا الصاعدة والنامية	%5.7	%5.3	%5.0
الصين	%5.2	%4.8	%4.5
أوروبا الصاعدة والنامية	%3.3	%3.2	%2.2
أمريكا اللاتينية والكاريبي	%2.2	%2.1	%2.5
إفريقيا جنوب الصحراء	%3.6	%3.6	%4.2
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	%2.1	%2.4	%3.9

* المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2025.

2 التطـــورات الاقتـصـــادية في الأردن خلال عـام 2024

شهد العام 2024 مجموعة من التطورات الاقتصادية الهامة ارتبط معظمها محلياً بمتابعة وتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي. وقد عقدت الحكومة اللقاء التفاعلي حول البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي بين عامين؛ والذي تناولت فيه أبرز إنجازاتها الاقتصادية في تطبيق مشاريع الرؤية ومتابعتها حول الأنشطة. وعلى مستوى تقدم سير العمل؛ تشير منصة متابعة الاداء الحكومي والانجاز الى انتهاء 117 مشروع وجاري العمل على 316 مشروع فيما تأخر إطلاق 76مشروع وذلك خلال الفترة الأولى والتي تشمل السنوات 2023-2025.

ولا بد من الإشارة ان حكومة دولة الدكتور جعفر حسان قامت بإطلاق 41 قراراً اقتصاديا خلال مئة يوم من تشكيلها لتعزيز الاقتصاد، وضمن الأهداف والبرامج الموضوعة لرؤية التحديث الاقتصادي، حيث أصدرت الجهات الحكومية 22 قرارا تتعلق بتحفيز الأنشطة الاقتصادية والاستثمار وتنفيذ المشاريع الكبرى، و10 قرارات لتخفيف الأعباء عن المواطنين والمساهمة في توفير فرص العمل، هذا بالإضافة الى 9 تشريعات لتعزيز بيئة الاعمال ودعم النشاط الاقتصادي.

اما دولياً فقد تم مطلع العام الموافقة على دخول الأردن لبرنامج الصندوق "تسهيل الصندوق الممدد (EFF)، وقد تم خلال العام استكمال مراجعتين من البرنامج، وهو ما أدى الى توفير مبلغ قدره 97.784 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (حوالي 129 مليون دولار أمريكي) من أصل 926 SDR (حوالي ١.٢مليار دولار) المتفق عليها مع الصندوق.

وفي جانب متصل كان من أبرز الاحداث في عام 2024 إعلان وكالة ستاندرد آند بورز العالمية رفع التصنيف الائتماني السيادي للأردن طويل الأجل بالعملة المحلية والأجنبية من B+ إلى BB- مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك لأول مرة منذ 21 عاماً. وجاء اعلان الوكالة بالتزامن مع ما أعلنت عنه وكالات تصنيف ائتماني عالمية اخرى، حيث رفعت وكالة "موديز" التصنيف الائتماني لدين الحكومة الطويل من B1 إلى Ba3. كما رفعت وكالة "كابيتال إنتليجنس" التصنيف الائتماني للأصول السيادية الأردنية طويلة الأجل من درجة "+B" إلى درجة "-BB" مع تعديل النظرة المستقبلية من إيجابية إلى مستقرة.

وقد أشارت العديد من التقارير بأن رفع التصنيف الائتماني يعتبر أحد ثمار الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والمالية العميقة التي انجزتها الجهات الحكومية لتعزيز منعة ونمو الاقتصاد الوطني، وارتباط ذلك بجهود وزارة المالية في ضبط أوضاع المالية العامة، والعمل على استدامة الدين العام، وجهود البنك المركزي في جانب بناء سياسة نقدية حصيفة. ويذكر ان هنالك العديد من المنافع التي سيساهم فيها رفع التصنيف الائتماني للمملكة ومنها تعزيز ثقة المجتمع الدولي بالاقتصاد الاردني، والمساهمة في تحفيز البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمار الأجنبي، بالإضافة الى المساعدة في الوصول الى الاسواق المالية العالمية وبتكاليف اقل.

وفي السياق التالي نستعرض أهم المؤشرات الاقتصادية الأردنية خلال عام 2024:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية

◆ النمو في الناتج المحلي الإجمالي

على الرغم من الأوضاع الصعبة التي مر بها الأردن والتي واجهها بحكمة وحذر، والتي أظهر خلالها مرونة عالية في مواجهة العديد من الصدمات الخارجية، إلا أن الأردن استمر في تحقيق معدلات نمو منخفضة على مدى العقد الماضي تدور في المتوسط حول 2.2% خلال الفترة 2013-2023. وقد سجل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما نسبته 2.4% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 مقابل نمو ما نسبته 2.8% خلال ذات الفترة من عام 2023. فيما سجلت كافة القطاعات الاقتصادية نمواً خلال الثلاثة ارباع الأولى من العام 2024 باستثناء قطاع الانشاءات والذي سجل نموا سالبا بنسبة (-1.5%)، كما تراوحت معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية للثلاثة ارباع الأولى 2024 ما بين 1.7% لقطاع خدمات المال والتأمين وخدمات الاعمال والخدمات العقارية، واعلاها لقطاع الزراعة بنسبة 5.9%. فيما سجل قطاع الصناعة الاستخراجية والتحويلية اعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 20.7% يليه قطاع خدمات المال والتأمين وخدمات والعقارات وخدمات الاعمال بنسبة 18.5%.

وعلى الرغم من التعافي الاقتصادي، لا تزال القيود الهيكلية الراسخة تؤثر على نتائج سوق العمل حيث بلغت معدلات البطالة خلال العام 2024 ما نسبته 21.4% والتي لا تزال ضمن مستويات مرتفعة، فيما يشار إلى انخفاض نسبة البطالة بنسبة 0.6% عن عام 2023 والتي بلغت آنذاك 22%. اما معدل التضخم فقد ارتفع بنسبة 1.56% عن عام 2023، كما تشير اهداف السياسة المالية والنقدية على الاستمرار بمكافحة مستويات التضخم، والذي يتوقع ان يصل الى 2.2% في عام 2025، ويلاحظ في هذا الصدد، مستويات التضخم في المملكة اقل بكثير من المستوى الإقليمي، حيث تشير توقعات التقارير الدولية بان معدل التضخم لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا يبلغ حوالي 14.6% في عام 2024 و10.7% في عام 2025. ومنذ مطلع أيلول 2024 الى نهاية العام عقدت لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي الأردني ثلاث اجتماعات؛ كان نتائجها تخفيض أسعار الفوائد ب 100 نقطة اساس ليصل سعر الفائدة الرئيسي الى 6.5% في نهاية العام 2024. وهذا يعكس التوجهات الى مزيد من السياسات غير التشددية مع التركيز المستمر على الحفاظ على مستويات التضخم ضمن نسب مقبولة.

2019	2020	2021	2022	2023	الثلاثة أرباع الأولى 2024	تقديري* 2024	توقعات** 2025
1.8	1.1-	3.7	2.6	2.7	2.4	2.4	2.5

● معدل النمو الاقتصادي (بأسعار السوق الثابتة) (%)

* توقعات تقرير افاق النمو الصادر عن صندوق النقد، تشرين اول 2024. ** التوقعات مشروع الموازنة العامة لعام 2025.

◆ الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في عام 2024 ليصل إلى 110.71 نقطة بالمقارنة مع 109.02 نقطة في العام 2023. وبالتالي فقد بلغ معدل التضخم في عام 2024 ما نسبته 1.56%، مقارنة مع معدل التضخم 2.08% في عام 2023.

2022	2023	2024	تقديري* 2025	تقديري* 2026
4.23	2.08	1.56	2.2	2.5

● معدل التضخم (%)

*التوقعات في مشروع الموازنة العامة 2025.

◆ الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية في نهاية عام 2024 بحوالي 57.6 نقطة ليصل إلى 2488.8 نقطة، مقارنةً مع 2431.2 نقطة في نهاية عام 2023.

◆ معدل البطالة

بلغ معدل البطالة خلال العام 2024 ما نسبته 21.4%، وهو أقل من معدل البطالة المسجل في عام 2023 بحوالي 0.6%، كما بلغ معدل البطالة للذكور في عام 2024 18.2% مقابل 32.9% للإناث، وذلك بانخفاض بمقدار 1.4 نقطة مئوية للذكور وبارتفاع بمقدار 2.2 نقطة مئوية للإناث مقارنةً مع عام 2023، كما بقي معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة الى السكان 15 سنة فأكثر) للإناث عند مستويات ضعيفة بنسبة 14.9% مقارنة مع 53.4% للذكور.

2019	2020	2021	2022	2023	2024	التغير%
19.0	22.7	24.1	22.9	22.0	21.4	-0.6

● معدل البطالة (%)

◆ الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

سجل الاستثمار الاجنبي المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 905.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 1128.9 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2023. ليحقق بذلك انخفاضاً بنسبة 19.7%.

2020	2021	2022	2023	الثلاثة أرباع الأولى 2023	الثلاثة أرباع الأولى 2024	التغير%
539.8	441.5	683.4	1424.5	1128.9	905.5	-%19.7

● الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن (مليون دينار)

◆ حوالات العاملين

سجلت حوالات العاملين ارتفاعاً في نهاية عام 2024 بنسبة 2.8% مقارنة مع عام 2023، حيث بلغت ما يقارب 2.551 مليار دينار.

2020	2021	2022	2023	2024	التغير النسبي %
2.3893	2.4121	2.4478	2.482	2.551	%2.8

● حوالات العاملين (مليار دينار)

ثانياً: أداء المالية العامة

على صعيد أهم التطورات التي شهدتها المالية العامة، فيمكن إجمالها بالآتي:

◆ إجمالي الإيرادات العامة

ارتفعت إجمالي الإيرادات العامة والمنح الخارجية خلال عام 2024 بحوالي 243.4 مليون دينار أو ما نسبته 2.6% لتبلغ 9.475 مليار دينار مقابل 9.231 مليار دينار في نهاية عام 2023.

◆ إجمالي النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة من عام 2024 بنسبة 4.8% لتبلغ 11.537 مليار دينار مقابل 11.004 مليار دينار في نهاية عام 2023.

◆ عجز الموازنة

بلغ عجز الموازنة بعد المنح 2.098 مليار دينار عام 2024، مقابل عجز بلغ حوالي 1.860 مليار دينار عام 2023 وبنسبة ارتفاع بلغت 12.8%. هذا وبلغت نسبة العجز بعد المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2024 حوالي 5.6% مقارنةً مع عجز بلغت نسبته 5.1% في نهاية عام 2023

مليار دينار	2020	2021	2022	2023	2024	نسبة التغير (%)
اجمالي الايرادات والمنح الخارجية	7.03	8.13	8.91	9.23	9.48	%2.6
اجمالي الانفاق	9.21	9.86	10.47	11.00	11.54	%4.8
العجز قبل المنح	(2.97)	(2.53)	(2.34)	(2.57)	(2.80)	%8.9
العجز بعد المنح	(2.18)	(1.73)	(1.55)	(1.86)	(2.10)	%12.8
العجز بعد المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي %	**-%7.0**	**-%5.3**	**-%4.5**	**-%5.1**	**-%5.6**	**-%0.5**

أما بالنسبة لتطورات الدين العام في الأردن فيمكن تلخيصها على النحو الآتي:

◆ الدين العام الداخلي للحكومة المركزية

ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية بنسبة 8.2% ليصل إلى 24.34 مليار دينار في نهاية 2024 (ليشكل ما نسبته 65% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنةً مع 22.49 مليار دينار في نهاية عام 2023 (62.1% من الناتج المحلي الإجمالي).

◆ الدين العام الخارجي

ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بنسبة 6% ليصل إلى حوالي 19.80 مليار دينار من عام 2024 (53.3% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة مع 18.70 مليار دينار في نهاية عام 2023 (51.7% من الناتج المحلي الإجمالي).

◆ إجمالي الدين العام

ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة 7.2% في نهاية عام 2024 مقارنةً مع نهاية عام 2023، ليصل إلى حوالي 44.1 مليار دينار أو ما نسبته 118.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع حوالي 41.2 مليار دينار أو ما نسبته 113.8% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2023.

البند/ مليار دينار	2020	2021	2022	2023	2024	التغيرالنسبي (%)
الدين الداخلي للحكومة المركزية شاملاً (SSIF)	**18.9**	**20.3**	**21.6**	**22.5**	**24.4**	**%8.2**
% من الناتج المحلي الاجمالي	%61.00	%61.60	%62.30	%62.10	%65	%2.9
رصيد الدين العام الخارجي شاملاً (SSIF)	**14.1**	**15.5**	**16.9**	**18.7**	**19.8**	**%6**
% من الناتج المحلي الاجمالي	%45.40	%47.20	%48.80	%51.70	%53.3	%1.7
إجمالي الدين العام شاملاً (SSIF)	**33.0**	**35.8**	**38.5**	**41.2**	**44.2**	**%7.2**
% من الناتج المحلي الاجمالي	%106.50	%108.80	%111.20	%113.80	%118.20	%5.0

* إحصاءات الدين العام تشمل الدين الذي يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

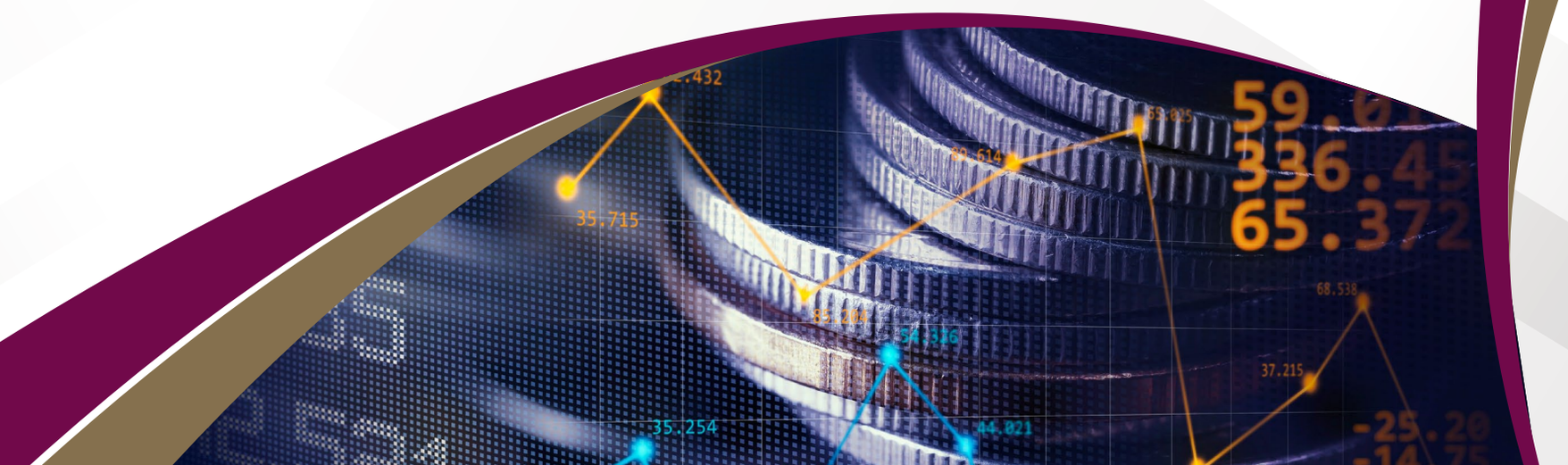

ثالثاً: أداء القطاع الخارجي

على صعيد القطاع الخارجي فقد شهد التطورات التالية:

◆ الصادرات

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال عام 2024 بنسبة 5.8% لتصل إلى 9.43 مليار دينار مقارنةً مع 8.91 مليار دينار في عام 2023. وقد جاء الارتفاع في الصادرات الكلية نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية بنسبة 4.1%، وقيمة المعاد تصديره بنسبة 28% خلال عام 2024 مقارنة مع عام 2023.

◆ المستوردات

ارتفعت قيمة المستوردات عام 2024 بنسبة 4.5% لتصل إلى 19.11 مليار دينار، مقارنةً مع 18.28 مليار دينار في نهاية عام 2023.

◆ العجز التجاري

نتيجة لتلك التطورات، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري لعام 2024 بنسبة 3.2% ليصل إلى 9.67 مليار دينار، مقارنةً مع عجز تجاري مقداره 9.3 مليار دينار خلال عام 2023.

مليار دينار	2020	2021	2022	2023	2024	التغير النسبي (%)
الصادرات الوطنية	5.04	6.04	8.4	8.2	5.58	4.1
المعاد تصديره (مليون)	595.7	604.3	708	667	854	28
الصادرات الكلية	5.6	6.6	9.1	8.9	9.43	5.8
المستوردات	12.2	15.3	19.4	18.2	19.1	4.5
الميزان التجاري	-6.6	-8.7	-10.3	-9.3	-9.67	3.2

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

رابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية

فيما يتعلق بأبرز التطورات التي شهدها القطاع النقدي والمصرفي، فقد كانت كما يلي:

◆ السيولة المحلية

ارتفعت السيولة المحلية (ع2) في نهاية عام 2024 بما يقارب 2.6 مليار دينار أو ما نسبته 6.1% لتصل إلى 45.283 مليار دينار، مقارنةً مع ما يقارب 42.663 مليار دينار في نهاية عام 2023.

الاحتياطيات الأجنبية

ارتفعت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية (بما فيه الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية عام 2024 بما مقداره 2.9 مليار دولار أمريكي مقارنة بنهاية العام 2023. هذا وبلغت الاحتياطيات الأجنبية في نهاية العام 2024 ما يقارب 21.014 مليار دولار أمريكي مقارنة بما يقارب 18.123 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2023. وبنسبة ارتفاع بلغت 16%. كما وصلت فترة تغطية الاحتياطيات الأجنبية لمستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.2 شهراً.

2020	2021	2022	2023	2024	التغير %
15,919.7	18,043.2	17,266.9	18,122.9	21,014.8	%16

● إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي (بما فيه الذهب وحقوق السحب الخاصة) مليون دولار أمريكي

3 آفاق الاقتصاد الأردني في عـــام 2024 2025

على الرغم من التحديات والظروف الجيوسياسية في المنطقة التي واجهها الاقتصاد الأردني في عام 2024 سجل الاقتصاد الأردني نمواً حقيقياً بنسبة (2.4%) خلال الثلاثة أرباع الأولى ليصل الناتج المحلي الإجمالي الى (27.700) مليار دينار بالأسعار الثابتة، كما حققت كافة القطاعات نمواً ايجابياً باستثناء قطاع الانشاءات. ووفقاً لتوقعات الحكومة والتي استندت عليها في مشروع الموازنة العامة لسنة 2025 يمكن تحديد مجموعة من التوقعات حول الأداء الاقتصادي والتي تشمل ما يلي:

- توقع أن تشهد **معدلات النمو الاقتصادي** في الأردن تباطؤ لتصل الى (2.4%) في عام 2024، كما تشير توقعات الحكومة ان يرتفع معدل النمو بشكل طفيف عند مستوى (2.5%) وارتفاع النسبة الى (3.0%) على التوالي في عام 2026 2027.
- يتوقع أن يبلغ **النمو في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي** (4.9%) في عام 2025، وان ترتفع النسبة الى (5.6%) لعامي 2026 و2027.
- ارتفع التضخم في نهاية عام 2024 بنسبة (1.56%) مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2023، فيما يتوقع ان يبلغ مستوى التضخم (2.2%) في عام 2025 ونحو (2.5%) في عامي 2026 و (2.3%) في عام 2027.
- سجل **الحساب الجاري عجزا** نسبته (-7.7%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للثلاثة ارباع الأولى من عام 2024، بينما يتوقع انخفاض عجز الحساب الجاري إلى (-4.6%) في عام 2025 والى (-4.1%) في عام 2026، وانخفاض الى (-3.8%) في عام 2027.
- من المتوقع أن يصل **عجز الموازنة العامة** إلى (2.278) مليار دينار في عام 2025. مقارنة مع (2.44) مليار دينار في إعادة تقدير 2024، أي بنسبة انخفاض حوالي (6.7%) عن إعادة تقدير عام 2024.
- بلغ اجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله صندوق أموال استثمار أموال الضمان (34.178) مليار دينار في نهاية عام 2024، تمثل ما نسبته (90.4%) من الناتج المحلي الإجمالي، فيما إذا تم إضافة ديون صندوق استثمار أموال الضمان والبالغة (9.983) مليار دينار في نهاية عام 2024، سيصل اجمالي الدين العام الى (44.161) مليار دينار، وهو ما يمثل حوالي 118.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (2): ملخص توقعات المؤشرات الاقتصادية

المؤشر	2025	2026
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) بالأسعار الثابتة	%2.5	%3
معدل التضخم (CPI) (%)	%2.2	%2.5
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	-%4.6	-%4.1
معدل نمو/ انخفاض الصادرات الوطنية (%)	%0.7	%6.6

الفصل الثاني

2

التطورات النقدية والمصرفية خلال عام 2024

1 قـرارات البنـك المركـزي المرتبطـة بأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقديـة خلال عـام 2024

قررت لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي تخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية 3 مرات خلال عـام 2024 وذلـك اسـتجابةً للمسـتجدات النقديـة والمصرفيـة محليـاً واقليميـاً ودوليـاً وللحفـاظ على الاسـتقرار النقـدي والمصرفي في المملكة وعلى النحو التالي:

- اعتبارا من تاريخ 2024/9/22 تخفيض أسعار الفائدة الرئيسية على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار (50) نقطة أساس.
- اعتبارا من تاريخ 2024/11/10 تخفيض أسعار الفائدة الرئيسية على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار (25) نقطة أساس.
- اعتبارا من تاريخ 2024/12/22 تخفيض أسعار الفائدة الرئيسية على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار (25) نقطة أساس.

2 التطورات المصرفية خلال عام 2024

حققت المؤشرات المصرفية للبنوك العاملة في الأردن تطورات ملموسة خلال عام 2024، حيث ارتفعت الموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية بما نسبته 5.6%، 6.8%، و4.2% على التوالي بنهاية عام 2024. وأظهرت مؤشرات المتانة المالية القوة والسلامة المالية للبنوك العاملة في الأردن. كما شهدت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية تخفيضاً خلال عام 2024، كما انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل بشكل طفيف، بالإضافة الى انخفاض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف. وشهدت الشيكات المقدمة للتقاص انخفاضاً من حيث العدد والقيمة خلال عام 2024 مقارنةً مع عام 2023، بالإضافة إلى انخفاض الشيكات المعادة من حيث العدد وارتفاعها من حيث القيمة. وفيما يلي نستعرض تفاصيل التطورات المصرفية خلال عام 2024.

أ) تطور موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في الأردن

سجل رصيد موجودات / مطلوبات البنوك المرخصة في نهاية عام 2024 ارتفاعاً بنسبة 5.6% ليصل إلى 69.874 مليار دينار، مقارنةً مع 66.175 مليار دينار في نهاية عام 2023.

1) الموجودات المحلية

ارتفعت الموجودات المحلية للبنوك المرخصة خلال عام 2024 بمقدار 3.117 مليار دينار (5.2%) عن مستواها في نهاية عام 2023، ليصل بذلك رصيد الموجودات المحلية للبنوك المرخصة إلى 63.072 مليار دينار مقارنةً مع 59.955 مليار دينار في نهاية عام 2023.

وقد جاء الارتفاع في الموجودات المحلية نتيجة ارتفاع الديون على البنك المركزي (تمثل ودائع البنوك لدى البنك المركزي الأردني) بحوالي 1.141 مليار دينار أو ما نسبته 14.5%، وارتفاع الديون على الحكومة المركزية بحوالي 0.573 مليار دينار أو ما نسبته 4.1%، لتصل إلى حوالي 14.618 مليار دينار بنهاية عام 2024، بالإضافة الى ارتفاع الديون على القطاع الخاص بحوالي 0.684 مليار دينار وبنسبة 2.3% لتصل الى 30.331 مليار دينار، وارتفاع بند "الموجودات الأخرى" بمقدار 0.262 مليار دينار أو ما نسبته 5.6%.

2) الموجودات الأجنبية

ارتفعت الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة بحوالي 0.581 مليار دينار أو ما نسبته 9.3% خلال عام 2024 مقارنةً بمستواها في نهاية عام 2023، ليسجل بذلك رصيد الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة 6.802 مليار دينار مقارنةً مع 6.220 مليار دينار في نهاية عام 2023. وقد جاء الارتفاع في الموجودات الأجنبية نتيجة ارتفاع بند "قروض أخرى" بمقدار 0.496 مليار دينار أو ما نسبته 58.8%، وارتفاع بند "الأسهم وحقوق الملكية الأخرى" بمقدار 0.132 مليار دينار او ما نسبته 20.1%، بالإضافة الى ارتفاع بند "نقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية)" بمقدار 0.034 مليار دينار (15.9%) وبند "الودائع القابلة للتحويل" بمقدار 0.038 مليار دينار (3.2%)، بالمقابل انخفض بند "ودائع أخرى" بحوالي 0.111 مليار دينار (-3.8%) وبند الأوراق المالية عدا الأسهم بمقدار 0.009 مليار دينار (-2.9%) وذلك بنهاية عام 2024.

الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

مليون دينار	2023	2024	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
الموجودات				
الموجودات الأجنبية	**6,220.8**	**6,802.4**	**581.6**	**%9.3**
نقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية)	217.1	251.7	34.6	%15.9
الودائع القابلة للتحويل	1,204.7	1,243.5	38.8	%3.2
ودائع أخرى	2,918.3	2,807.1	111.2-	%3.8-
الأوراق المالية عدا الأسهم	329.1	319.7	9.4-	%2.9-
قروض أخرى	844.9	1,341.6	496.7	%58.8
الأسهم وحقوق الملكية الأخرى	658.3	790.4	132.1	%20.1
حسابات مستحقة أخرى	48.4	48.3	0.1-	%0.2-
الموجودات المحلية	**59,955.0**	**63,072.5**	**3,117.5**	**%5.2**
الديون على الحكومة المركزية	14,044.5	14,618.2	573.7	%4.1
الديون على البلديات	806.6	875.3	68.7	%8.5
الديون على الشركات العامة غير المالية	1,385.5	1,716.4	330.9	%23.9
الديون على الشركات المالية الأخرى	869.5	910.3	40.8	%4.7
الديون على البنك المركزي	7,883.1	9,024.0	1,140.9	%14.5
الديون على القطاع الخاص	29,647.8	30,331.7	683.9	%2.3
النقد في الصندوق (بالدينار)	633.7	649.7	16.0	%2.5
الموجودات الأخرى	4,684.3	4,946.9	262.6	%5.6
إجمالي الموجودات	**66,175.8**	**69,874.8**	**3,699.0**	**%5.6**
المطلوبات				
الودائع القابلة للتحويل المتضمنة في السيولة المحلية	**9,450.8**	**9,698.7**	**247.9**	**%2.6**
الشركات المالية الأخرى	109.2	115.5	6.3	%5.8
البلديات	6.1	9.8	3.7	%60.7
الشركات العامة غير المالية	52.6	55.1	2.5	%4.8
مؤسسة الضمان الاجتماعي	79.7	67.5	-12.2	%15.3-
القطاع الخاص (مقيم)	9,203.2	9,450.9	247.7	%2.7
الودائع الأخرى المتضمنة في السيولة المحلية	**27,376.5**	**29,453.6**	**2,077.1**	**%7.6**
الشركات المالية الأخرى	403.9	451.7	47.8	%11.8
البلديات	5.7	1.9	3.8-	%66.7-
الشركات العامة غير المالية	285.8	283.6	2.2-	%0.8-

مليون دينار	2023	2024	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
المطلوبات				
مؤسسة الضمان الاجتماعي	1,721.4	1,849.8	128.4	%7.5
القطاع الخاص (مقيم)	24,959.7	26,866.6	1,906.9	%7.6
ودائع الحكومة المركزية	**1,215.7**	**1,314.0**	**98.3**	**%8.1**
اقتراض من البنك المركزي	**1,459.0**	**1,387.5**	**71.5-**	**%4.9-**
المطلوبات الأجنبية	**10,661.4**	**11,432.6**	**771.2**	**%7.2**
حسابات رأس المال	**7,263.9**	**7,559.5**	**295.6**	**%4.1**
المطلوبات الأخرى	**8,748.5**	**9,029.0**	**280.5**	**%3.2**
إجمالي المطلوبات	**66,175.8**	**69,874.8**	**3,699.0**	**%5.6**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

ب) موجودات ومطلوبات البنوك من العملات الأجنبية

ارتفعت موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية من حوالي 13.293 مليار دينار في نهاية عام 2023 لتصل إلى حوالي 14.162 مليار دينار في نهاية عام 2024، لتشكل نسبة ارتفاع مقدارها 6.5%. وقد نجم هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع بند محفظة الأوراق المالية بحوالي 0.587 مليار دينار (14.3%)، وارتفاع بند التسهيلات الائتمانية بقيمة 0.479 مليار دينار (12.4%)، فيما انخفض بند "الموجودات الأخرى" بحوالي 0.130 مليار دينار (-36.6%) وانخفاض بند "أرصدة لدى شركات الإيداع الأخرى" بقيمة 0.091 مليار دينار (-2.2%).

موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2023	2024	التغير	نسبة التغير (%)
النقد في الصندوق	247.5	258.9	11.4	%4.6
أرصدة لدى البنك المركزي	666.0	678.3	12.3	%1.8
أرصدة لدى شركات الإيداع الأخرى	4,069.1	3,978.0	91.1-	%2.2-
محفظة الأوراق المالية	4,107.9	4,694.8	586.9	%14.3
التسهيلات الائتمانية	3,848.6	4,327.6	479.0	%12.4
أخرى	354.5	224.8	129.7-	%36.6-
الموجودات من العملات الأجنبية	**13,293.6**	**14,162.3**	**868.7**	**%6.5**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

أما مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية فقد ارتفعت بمقدار 0.404 مليار دينار لتصل إلى حوالي 14.268 مليار دينار بنهاية عام 2024، والتي تشكل نسبة ارتفاع 2.9% عن العام 2023 والبالغة 13.864 مليار دينار.

مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2023	2024	التغير	نسبة التغير (%)
ودائع العملاء	9,275.4	9,998.7	723.3	%7.8
الحكومة المركزية	162.6	59.2	103.4-	%63.6-
المؤسسات العامة	28.9	23.9	5.0-	%17.3-
الشركات المالية الأخرى	21.7	24.6	2.9	%13.4
القطاع الخاص	9,062.2	9,891.0	828.8	%9.1
التأمينات النقدية	605.6	746.4	140.8	%23.2
ودائع البنوك	2,562.7	2,453.1	109.6-	%4.3-
أخرى	1,420.6	1,070.2	350.4-	%24.7-
المطلوبات من العملات الأجنبية	**13,864.3**	**14,268.5**	**404.2**	**%2.9**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

ج. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة

ارتفع الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك من 33.387 مليار دينار في نهاية عام 2023 ليصل إلى حوالي 34.798 مليار دينار في نهاية عام 2024، وبارتفاع مقداره 1.411 مليار دينار أو ما نسبته 4.2%.

واتخذت معظم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن شكل القروض والسلف والتي شكلت حوالي 60.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، بينما شكلت ذمم البنوك الإسلامية 29.9% من إجمالي التسهيلات، أما الجاري مدين فقد شكل ما نسبته 8.2%، فيما بلغت حصة كلٍ من الكمبيالات والإسناد المخصومة والبطاقات الائتمان ما نسبته 1.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة بنهاية عام 2024.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها	2023		2024		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبة %	مليون دينار	الأهمية النسبة %	
جاري مدين	2,811.3	%8.4	2,847.2	%8.2	%1.3
قروض وسلف	20,805.3	%62.3	20,995.8	%60.3	%0.9
كمبيالات وإسناد مخصومة	183.2	%0.5	167.4	%0.5	%8.6-
ذمم بنوك إسلامية	9,257.9	%27.7	10,403.5	%29.9	%12.4
بطاقات الائتمان	329.4	%1.0	384.4	%1.1	%16.7
إجمالي التسهيلات الائتمانية	**33,387.1**	**%100**	**34,798.2**	**%100**	**%4.2**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها في نهاية عام 2024

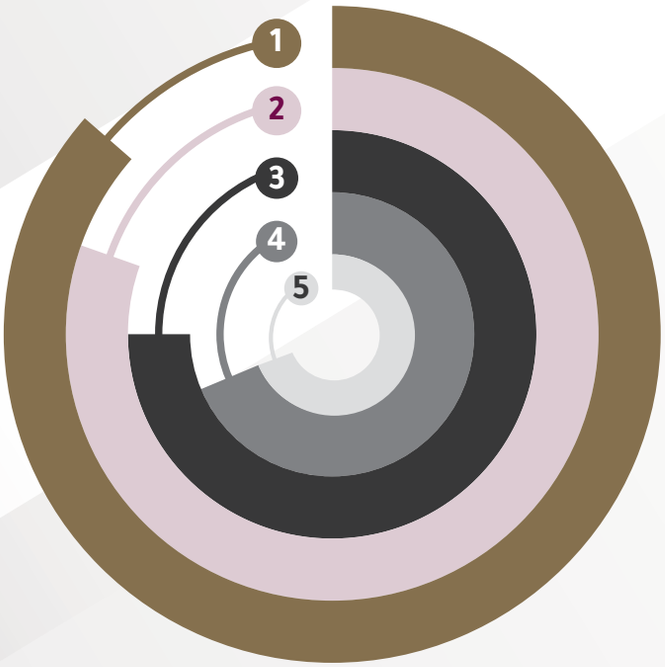

1 قروض وسلف %60.3

2 ذمم بنوك إسلامية %29.9

3 جاري مدين %8.2

4 بطاقات الائتمان %1.1

5 كمبيالات وإسناد مخصومة %0.5

أما عن تطور التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة، فقد شكلت التسهيلات بالدينار الأردني ما نسبته 87.6% من إجمالي التسهيلات في نهاية عام 2024 بالمقارنة مع نسبة 88.1% في نهاية عام 2023. وتبعاً لذلك، فقد بلغت الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية بالعملات الأجنبية 12.4% من إجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2024، بالمقارنة مع نسبة 11.9% في نهاية عام 2023.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة

توزيع التسهيلات حسب العملة	2023		2024		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	
بالدينار الأردني	29,430.0	%88.1	30,470.6	%87.6	%3.5
بالعملات الأجنبية	3,957.1	%11.9	4,327.6	%12.4	%9.4
المجموع	**33,387.1**	**%100**	**34,798.2**	**%100**	**%4.2**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب العملة كما في نهاية عام 2024

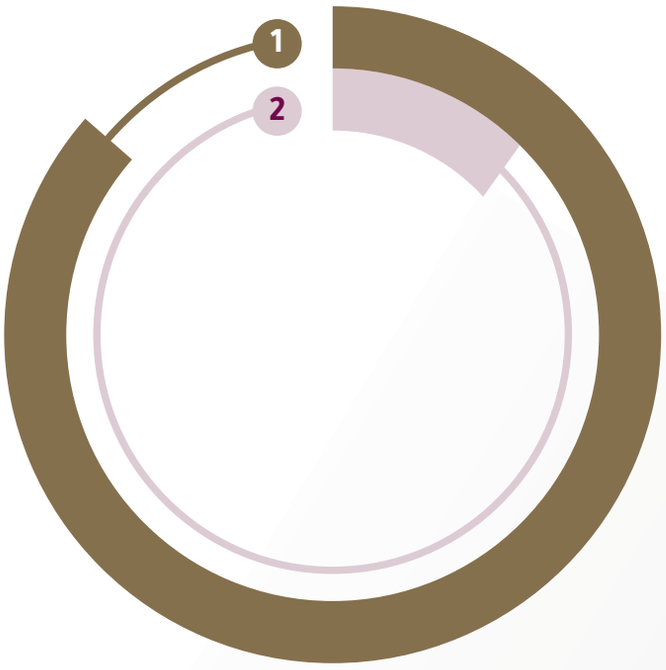

1 بالدينار الأردني %87.6

2 بالعملات الأجنبية %12.4

وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقا للنشاط الاقتصادي في نهاية عام 2024، فقد استحوذت أربع قطاعات اقتصادية، هي قطاع الإنشاءات وقطاع التجارة العامة وقطاع الخدمات والمرافق العامة وقطاع الصناعة، على 67.2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية. حيث انخفض رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات بحوالي 0.149 مليار دينار (1.9%) عن الرصيد في نهاية عام 2023، فيما ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بحوالي 0.519 مليار دينار (9.5%). كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 0.018 مليار دينار (0.5%)، وارتفعت كذلك التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة بحوالي 0.809 مليار دينار (16.7%).

كما سجل رصيد التسهيلات المصنفة تحت بند (قطاعات أخرى) والذي يمثل في أغلبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد ارتفاعاً بمقدار 0.136 مليار دينار (1.6%).

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي	2023		2024		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	
الزراعة	589.5	%1.8	629.8	%1.8	%6.8
التعدين	139.7	%0.4	200.2	%0.6	%43.3
الصناعة	3,857.8	%11.6	3,876.0	%11.1	%0.5
التجارة العامة	4,848.2	%14.5	5,657.6	%16.3	%16.7
الإنشاءات	8,014.0	%24.0	7,865.1	%22.6	%1.9-
خدمات النقل	419.1	%1.3	494.8	%1.4	%18.1
السياحة والفنادق والمطاعم	667.6	%2.0	658.5	%1.9	%1.4-
خدمات ومرافق عامة	5,481.7	%16.4	6,000.6	%17.2	%9.5
الخدمات المالية	963.6	%2.9	872.8	%2.5	%9.4-
القطاعات الأخرى	8,406.0	%25.2	8,542.8	%24.5	%1.6
المجموع	**33,387.1**	**%100**	**34,798.2**	**%100**	**%4.2**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي كما في نهاية عام 2024

د. الودائع لدى البنوك المرخصة

ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2024 بمقدار 2.955 مليار دينار أي ما نسبته 6.8% ليصل إلى حوالي 46.700 مليار دينار مقارنةً مع 43.744 مليار دينار في نهاية عام 2023.

وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية عام 2024 نتيجة ارتفاع ودائع القطاع الخاص بشكل رئيسي بمقدار 2.686 مليار دينار (6.7%) لتصل إلى 42.551 مليار دينار مقارنة مع 39.864 مليار دينار بنهاية العام 2023.

أما بالنسبة للتطور الهيكلي لأصناف الودائع الرئيسية (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل)، فقد حازت الودائع لأجل على أعلى نسبة من بين أصناف الودائع الأخرى لتبلغ أهميتها النسبية 62.1% من إجمالي الودائع في نهاية عام 2024 بالمقارنة مع نسبة 60.6% في نهاية عام 2023. أما الودائع تحت الطلب فقد شكلت ما نسبته 24.1%، وشكلت ودائع التوفير نسبة 13.7% من إجمالي الودائع بنهاية عام 2024.

توزيع الودائع حسب أنواعها الرئيسية

توزيع الودائع حسب نوع الوديعة	2023		2024		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	
ودائع تحت الطلب	11,031.2	%25.2	11,276.0	%24.1	%2.2
ودائع التوفير	6,209.1	%14.2	6,414.6	%13.7	%3.3
الودائع لأجل	26,504.0	%60.6	29,009.3	%62.1	%9.5
إجمالي الودائع	**43,744.3**	**%100**	**46,699.9**	**%100**	**%6.8**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع الودائع حسب أنواعها كما في نهاية عام 2024

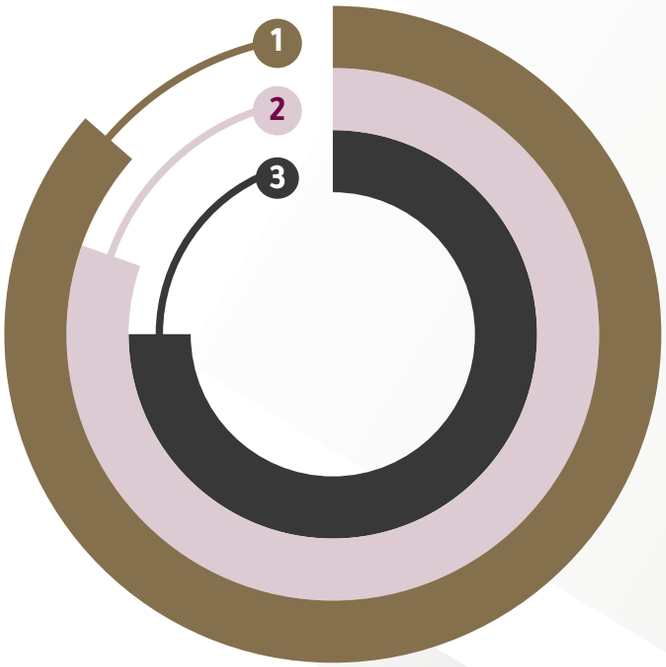

1 الودائع لأجل %62.1

2 ودائع تحت الطلب %24.1

3 ودائع التوفير %13.7

وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال عام 2024 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار الأردني بحوالي 2.232 مليار دينار والتي تشكل نسبة ارتفاع 6.5% عن قيمتها في نهاية عام 2023، كما ارتفعت الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 0.723 مليار دينار (7.8%) عن مستواها في نهاية عام 2023.

توزيع الودائع حسب نوع العملة

توزيع الودائع حسب نوع العملة	2023		2024		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	
الودائع بالدينار الأردني	34,468.9	%78.8	36,701.2	%78.6	%6.5
الودائع بالعملات الأجنبية	9,275.4	%21.2	9,998.7	%21.4	%7.8
إجمالي الودائع	**43,744.3**	**%100**	**46,699.9**	**%100**	**%6.8**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع الودائع حسب نوع العملة كما في نهاية عام 2024

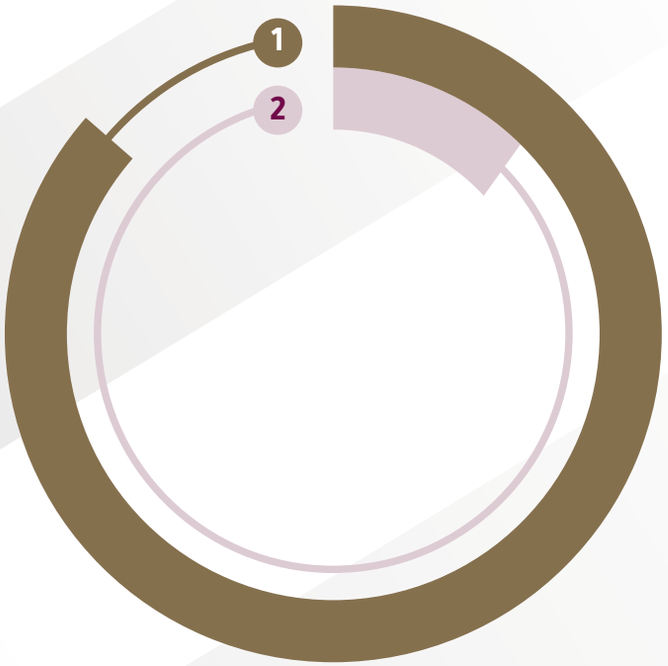

1 الودائع بالدينار الأردني %78.6

2 الودائع بالعملات الأجنبية %21.4

هـ. مؤشرات المتانة المالية للبنوك

تظهر آخر البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن ما يلي:

- ارتفعت نسبة الديون غير العاملة إلى 5.6% في النصف الأول للعام 2024، مقارنةً مع نسبة 5.1% في نهاية عام 2023.
- انخفضت نسبة تغطية الديون غير العاملة الى 73.1% في النصف الأول للعام 2024، مقارنةً مع 75.6% في نهاية عام 2023. أما الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة فقد شكل ما نسبته 6.7% من حقوق المساهمين لدى البنوك في النصف الأول للعام 2024، مقارنة مع 5.4% في نهاية عام 2023.

- بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.6% في النصف الأول للعام 2024، مقارنة مع 17.9% في نهاية عام 2023، لتبقى هذه النسبة أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني ومن قبل لجنة بازل.
- حققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائد على الموجودات بلغ 1.2% في النصف الأول للعام 2024، مقارنة مع 1.1% في نهاية عام 2023.
- ارتفعت نسبة العائد على حقوق المساهمين في البنوك العاملة في الأردن لتصل الى 9.8% في النصف الأول للعام 2024، مقارنة مع 9.3% في نهاية عام 2023.
- بلغت نسبة السيولة القانونية لدى البنوك المرخصة 138.8% في النصف الأول للعام 2024، مقارنةً مع 142.5% في نهاية عام 2023. وتعتبر هذه النسبة أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة من البنك المركزي الأردني والبالغة (100%).

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك المرخصة

المؤشر(%)	2019	2020	2021	2022	2023	النصف الأول 2024
نسبه الديون غير العاملة لإجمالي الديون	%5.00	%5.50	%5.00	%4.50	%5.10	%5.60
نسبه تغطية الديون غير العاملة	%69.50	%71.50	%79.90	%81.50	%75.60	%73.10
نسبة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة إلى حقوق المساهمين	%6.30	%6.40	%4.20	%3.80	%5.40	%6.70
نسبه كفاية راس المال	%18.30	%18.30	%18.00	%17.30	%17.90	%17.60
نسبه السيولة القانونية	%133.80	%136.50	%141.50	%138.00	%142.50	%138.80
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	%9.40	%5.10	%8.30	%8.80	%9.30	%9.80
العائد على الموجودات (ROA)	%1.20	%0.60	%1.00	%1.00	%1.10	%1.20

و. هيكل أسعار الفائدة

1) أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية

قام البنك المركزي الأردني بخفض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2024 بواقع ثلاث مرات، المرة الأولى بواقع 50 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية (خلال شهر أيلول)، والمرة الثانية 25 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية (خلال شهر تشرين الثاني)، والمرة الثالثة 25 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية (خلال شهر كانون الأول)، وقد بلغت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في نهاية عام 2024 كما يلي:

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي (CBJ Main Rate): 6.50% سنوياً.
- سعر فائدة اتفاقيات اعادة الشراء لليلة واحدة: 7.25% سنوياً.
- سعر فائدة إعادة الخصم: 7.50% سنوياً.

- سعر فائدة نافذة الايداع للدينار لليلة واحدة: 6.25% سنوياً.

2) الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع

- الودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية عام 2024 بمقدار 16 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023 ليبلغ 0.69%.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية عام 2024 بمقدار 2 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023 ليبلغ 0.33%.
- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية عام 2024 بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023 ليبلغ 5.87%.

3) الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية عام 2024 بمقدار 30 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023 ليبلغ 8.77%.
- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية عام 2024 بمقدار 56 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023 ليبلغ 8.26%.
- الكمبيالات والإسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة في نهاية عام 2024 بمقدار 160 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023 ليبلغ 10.29%.

هيكل أسعار الفوائد

(%)	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع						
تحت الطلب	0.33	0.27	0.26	0.37	0.53	0.69
توفير	0.63	0.34	0.27	0.41	0.31	0.33
لأجل	4.92	3.65	3.45	4.61	5.94	5.87
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات						
جاري مدين	8.47	7.30	7.19	8.30	9.07	8.77
قروض وسلف	8.46	7.17	6.83	8.34	8.82	8.26
كمبيالات واسناد مخصومة	9.55	8.51	8.01	8.36	8.69	10.29

4) أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك (الجودیبر)

تشير تطورات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر) خلال عام 2024 إلى ما يلي:

- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ليلة واحدة لعام 2024 مقارنةً مع عام 2023 بمقدار 14 نقطة ليبلغ (7.171%).
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق أسبوع لعام 2024 مقارنةً مع عام 2023 بمقدار 14 نقطة ليبلغ (7.292%).
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق شهر واحد لعام 2024 مقارنةً مع عام 2023 بمقدار 4 نقاط ليبلغ (7.482%).
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ثلاثة أشهر لعام 2024 مقارنةً بمعدله لسنة 2023 بمقدار نقطتين ليصل إلى (8.155%).
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ستة أشهر لعام 2024 مقارنة بمعدله لسنة 2023 بمقدار نقطتين ليصل إلى (8.741%).
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق سنة واحدة لعام 2024 مقارنةً بمعدله لسنة 2023 بمقدار 5 نقاط ليصل إلى (8.995%).

معدل أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر. الأسعار المعلنة) للفترة من 2014 إلى 2024 (%)

الفترة	ليلة واحدة	أسبوع واحد	شهر واحد	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة
2014	3.258	3.788	4.455	5.035	5.573	6.038
2015	2.495	3.120	3.851	4.516	5.132	5.640
2016	2.036	2.755	3.587	4.368	5.055	5.650
2017	3.186	3.591	4.501	5.338	6.218	6.659
2018	3.700	4.223	5.064	6.010	7.037	7.313
2019	3.991	4.556	5.314	6.284	7.342	7.559
2020	2.437	2.974	3.807	4.894	5.910	6.103
2021	2.151	2.635	3.478	4.641	5.568	5.745
2022	3.687	4.071	4.744	5.894	6.713	6.982
2023	7.035	7.151	7.440	8.137	8.725	8.947
2024	7.171	7.292	7.482	8.155	8.741	8.995

المصدر: الأسعار المعلنة في نشرات الجوديبر اليومية الصادرة عن الجمعية.

خ. تطور تقاص الشيكات

شهدت الشيكات المقدمة للتقاص انخفاضاً من حيث العدد والقيمة في عام 2024 مقارنةً مع عام 2023، حيث انخفض عدد الشيكات المقدمة للتقاص من 6860.3 ألف شيك عام 2023 إلى 6511.1 ألف شيك عام 2024، كما انخفضت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص لنفس الفترة من 40989.7 مليون دينار إلى 40299.1 مليون دينار.

كما شهدت الشيكات المعادة انخفاضاً من حيث العدد وارتفاعا من حيث القيمة في نهاية عام 2024 مقارنةً مع عام 2023 وبنسبة انخفاض في العدد بلغت 0.50%، ونسبة ارتفاع في القيمة بلغت 10.59%. أما من جانب نسبة عدد الشيكات المعادة الى عدد الشيكات المقدمة للتقاص فقد بلغت 3.4% في نهاية عام 2024 حيث اشتملت على ما نسبته 67.8% شيكات معادة لعدم كفاية الرصيد و32.2% شيكات معادة لأسباب أخرى. كما سجلت نسبة قيمة الشيكات المعادة الى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص 3.8% في نهاية عام 2024، تُشكل منهم الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد ما نسبته 72.6% والشيكات المعادة لأسباب أخرى ما نسبته 27.4%.

الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة لعامي 2022 و2023

البيان	2023	2024	نسبة التغير %
الشيكات المقدمة للتقاص			
العدد (ألف)	6860.3	6511.1	%5.09-
القيمة (مليون دينار)	40989.7	40299.1	%1.68-
الشيكات المعادة			
العدد (ألف)	220.7	219.6	%0.50-
القيمة (مليون دينار)	1373.4	1518.9	%10.59
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (%)	%3.2	%3.4	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (%)	%3.4	%3.8	-
الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد			
العدد (ألف)	145.5	148.9	%2.34
القيمة (مليون دينار)	922.98	1103.1	%19.52
نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (%)	%65.9	%67.8	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (%)	%67.2	%72.6	-
الشيكات المعادة لأسباب أخرى			
العدد (ألف)	75.1	70.7	%5.86-
القيمة (مليون دينار)	450.4	415.8	%7.68-
نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (%)	%34.0	%32.2	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (%)	%32.8	%27.4	-

المصدر: البنك المركزي الأردني.

الفصل الثالث

3

أضواء على أبرز نشاطات وإنجازات الجمعية خلال عام **2024**

قامت الجمعية خلال عام 2024 بمناقشة ومتابعة مختلف المواضيع التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة تلك المواضيع ورفع الملاحظات حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف المواضيع.

وبلـغ عـدد الفعاليـات والاجتماعـات واللقـاءات التـي عقدتهـا الجمعيـة خلال عـام 2024 حوالـي (45) فعاليـة، حضرهـا أكثـر مـن (2000) شـخص مـن البنـوك والجهـات الأخـرى ذات العلاقـة.

حيث نظمت الجمعية في عام 2024 لقاءات رفيعة المستوى مثل لقاء القمة المصرفية لعام 2024 ولقاء الرئيس الاستوني واللاتي تم خلالهم تبادل الخبرات في عدة مجالات، بالإضافة الى الاستمرار في إقامة فعاليات الإيجاز الربعي، والذي يتم عقده بشكل دوري كل ربع سنة لتسليط الضوء على القضايا الهامة والجوهرية ذات العلاقة بالقطاع المصرفي.

كما عقدت الجمعية في عام 2024 حوالي (16) اجتماعاً للجان الاستشارية في الجمعية والتي استهدفت بحث ومناقشة مختلف المواضيع ذات العلاقة بعمل البنوك وحسب اختصاصات كل لجنة، ومتابعة تنفيذ النتائج والتوصيات.

ووقعت الجمعية خلال عام 2024 حوالي (5) مذكرات تفاهم وتعاون مع العديد من الجهات ذات العلاقة ومنها شركة تيرا لتدوير النفايات الالكترونية والشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك) والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وجمعية بنوك الادخار الألمانية للتعاون الدولي (DSIK) وهيئة الأوراق المالية.

وفي مجال المسؤولية المجتمعية فقد قامت الجمعية بإطلاق النُّسخة الثَّانية من مبادرة دعم جهود وزارة التَّنمية الاجتماعيَّة، بالإضافة الى المشاركة في فعالية افتتاح وزارة التنمية الاجتماعيّة مركز تعديل السلوك وإعادة تأهيل الأطفال، كما أطلقت الجمعية مبادرة وطنية لدعم المواطنين في شراء الشقق السكنية لأول مرة.

كما ان نشاط الجمعية لم يخلو من النشاطات التي تعنى بتمكين المرأة والشباب حيث قامت الجمعية خلال عام 2024 بافتتاح برنامج كوني على المجلس Get on Board بنسخته الرابعة والذي تخرج منه 19 سيدة، بالإضافة الى التعاون مع مؤسسة ولي العهد في تنظم تمرين محاكاة الأعمال الصغيرة في محافظة المفرق.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تناولت موضوعات وقضايا ذات علاقة بالعمل المصرفي، حيث عقدت الجمعية (34) برنامجاً تدريبياً متخصصاً خلال عام 2024، شارك فيها حوالي 500 مشاركاً من العاملين في البنوك الأعضاء. كما عقدت الجمعية حوالي 5 ورش عمل متخصصة.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام 2024 مجموعة من التقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني، واستمرت بإصدار المشهد المالي والاقتصادي (ABJ Panorama) والذي يتضمن خلاصات لإلقاء الضوء على أبرز التطورات المالية والاقتصادية في المملكة.

لم تقتصر نشاطات الجمعية على ذلك بل قامت بالعديد من الأنشطة الدولية والمنتديات والأنشطة الرقمية، وفيما يلي نستعرض ملخص لأبرز نشاطات الجمعية خلال العام 2024.

1 اجتماعات الهيئة العامة في جمعية البنوك خلال عام 2024

◆ جمعية البنوك تعقد اجتماع الهيئة العامة العادية للعام 2024

عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم الثلاثاء الموافق 26 آذار 2024 اجتماع الهيئة العامة العادي، برئاسة رئيس جمعية البنوك في الأردن باسم خليل السالم وبحضور كافة البنوك العاملة في المملكة.

وناقشت الهيئة العامة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية لعام 2023، وبياناتها المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31، وقد أقرت الهيئة الحسابات الختامية وصادقت على تقرير مدققي الحسابات، وأقرت الموازنة التقديرية للجمعية للسنة المالية 2024.

وأعرب رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك، باسم خليل السالم، عن تقديره للجهود التي تبذلها إدارات البنوك لتمكين الجمعية من تحقيق اهدافها في خدمة البنوك وتلبية أهدفها. وشكر السالم البنوك ممثلة بمجالس إداراتها وإداراتها التنفيذية وكوادر الموظفين فيها على سرعة استجابتهم وتفاعلهم وتعاونهم المستمر مع الجمعية. كما شكر السالم البنك المركزي الأردني على سرعة استجابته وتواصله الفعال ودعمه التام والمستمر للجمعية. كما شكر السالم جميع العاملين في الجمعية على جهودهم التي بذلوها خلال العام في خدمة القطاع المصرفي وفي تحقيق أهداف الجمعية.

2 لقاءات رفيعة المستوى نظمتها جمعية البنوك خلال عام 2024

◆ القمة المصرفية الأردنية لعام 2024

عقدت جمعية البنوك في الأردن القمة المصرفية الأردنية لعام 2024، بعنوان " القمة المصرفية الأردنية لعام 2024 - المستجدات المالية والمصرفية والاقتصادية من زوايا مصرفية" تحت رعاية معالي محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس. وبحضور رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك معالي السيد باسم خليل السالم، ومشاركة واسعة من رؤساء المجالس والمدراء العامين للبنوك في المملكة.

ويأتي تنظيم جمعية البنوك لهذه القمة المصرفية كحدث سنوي عالي المستوى تشارك فيها القيادات المصرفية في الأردن لتبادل الحوار، ويهدف لتعزيز أواصر العلاقات والتعاون بين البنوك والتباحث في مختلف المستجدات المالية والمصرفية والاقتصادية وآفاقها المتوقعة.

وتعتبر القمة المصرفية أحد أبرز المنصات الحوارية في القطاع المصرفي، اذ تتيح للمشاركين تقديم تصوراتهم في قراءة وتحليل الوقائع الاقتصادية والمالية والمصرفية العالمية والمحلية، والاطلاع على تصورات البنك المركزي الأردني إزاءها باعتباره الجهة الرقابية والتنظيمية للعمل المصرفي في الأردن، واستشراف رؤية البنك المركزي بخصوص الافاق الاقتصادية وتوجهاتها المرحلية. ومن أبرز مخرجات القمة المصرفية، الخروج بتصورات واضحة عن أداء الاقتصاد الأردني، وبناء الرؤى المشتركة للقطاع المصرفي في ظل قيادة البنك المركزي، بالإضافة الى تعريف التحديات الدولية والإقليمية المالية والاقتصادية من زاوية المصرفية.

تم خلال فعاليات القمة استعراض تحليلات اقتصادية عدة حيث قال الخبير الاقتصادي زافيرز زاناتوس ان الأردن يعتبر نموذجاً للتنقل الاقتصادي الناجح عبر الأزمات وأشاد بكيفية تعامل الأردن مع سلسلة من الأزمات العالمية والمحلية، واستعرض في محاضرته التي شملت أربعة أجزاء مختلفة، بدءًا من الإطار الدولي والنظرية الاقتصادية، وصولاً إلى الوضع الاقتصادي الحالي في الأردن. وأكد أن الاقتصاد الحقيقي ينمو بمعدل زيادة مدخلاته، التي تشمل رأس المال والعمالة والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. وأوضح زاناتوس أن النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي يعتمد على نمو السكان وإنتاجيتهم، والتي تشمل إنتاجية رأس المال والتكنولوجيا. وخلص زاناتوس إلى أنه على الرغم من صعوبة التنبؤ بالمستقبل، إلا أن الدروس المستفادة من تاريخ الاقتصاد العالمي تعطي دلائل قيمة حول كيفية التحرك نحو النمو والاستقرار.

وبدوره، ألقى الخبير المالي كريستوس ذيفيولا، كلمة تناول فيها توقعات النظام المصرفي العالمي والإقليمي للفترة المقبلة. والتي اشار فيها إلى أن الاقتصادات في مجموعة العشرين من المتوقع أن تشهد تباطؤًا هذا العام مقارنة بالعام الماضي، بسبب سياسات الفائدة المرتفعة والسياسات النقدية المشددة في الاقتصادات المتقدمة، بالإضافة إلى نمو اقتصادي أبطأ في الصين.

وفي تحليل معمق للتطورات الأخيرة في القطاع المصرفي، تحدث الخبير المصرفي باسم نعمه عن التحديات التي تواجه البنوك في عصر الرقمنة وتبادل المعلومات. وأشار إلى أن الودائع أصبحت أقل "ثباتًا" بسبب سهولة الوصول الرقمي والسلوك المترابط بين المودعين. وتناول نعمه السؤال حول كيفية بناء الثقة في الأعمال المصرفية التي تعتمد على العلاقات في ظل الهيكل السوقي بعد الأزمة. وناقش إمكانية توجه القطاع نحو التوحيد والتضييق، مستشهدًا بتجارب عام 2023 والتنظيمات الجديدة. وأوضح الخبير المصرفي تباين الاتجاهات بين الولايات المتحدة وأوروبا، والتحول نحو نماذج مصرفية "أضيق"، مع تسليط الضوء على الاختلافات التنظيمية وتأثيرها على القطاع. واستعرض نعمه التطورات الأخيرة التي تشير إلى تحول نحو نماذج البنوك الضيقة، مثل استخدام عمليات الاسترداد العكسي وصناديق سوق المال في الولايات المتحدة، وتزايد أهمية صناديق الائتمان الخاصة عالميًا. وختم باسم نعمه حديثه بالإشارة إلى أن القطاع المصرفي لا يزال يعتمد على الثقة، مشيرًا إلى الأزمة المصرفية الصغيرة في أوائل عام 2023 ودور الرقمنة في تسريع عمليات سحب الودائع.

◆ الرئيس الأستوني يفتتح منتدى الأعمال الأستوني الأردني

استضافت جمعية البنوك في الأردن اعمال المنتدى الاستوني الأردني والذي افتتحه رئيس جمهورية أستونيا، فخامة الرئيس آلار كاريس والذي جمع نخبة من القيادات والشخصيات الأردنية والاستونية من القطاعين العام والخاص.

ويهدف المنتدى الى تعزيز التعاون الاقتصادي والشراكات بين البلدين، اعتمادا على العديد من القواسم الاقتصادية المشتركة بين البلدين. كما سعى المنتدى الى الخروج بآلية لتفعيل الشراكة بين البلدين وتبادل الخبرات في مجموعة من المجالات الاقتصادية من خلال عقد الفعاليات الاقتصادية المشتركة.

كما ركز المنتدى الى استعراض تجربة المملكة في جذب الاستثمار الأجنبي، وما تتميز به المملكة من أوضاع اجتماعية وسياسية واقتصادية تساعد في جذب الاستثمار الاجنبي، إضافة إلى المرونة الاقتصادية وتوافر المواهب والقدرة التنافسية من حيث التكلفة، والقدرة على الوصول إلى الاقتصادات العالمية. كما استعرض المنتدى تعزيز الحوافز الاستثمارية والبيئة الناظمة له في المملكة، خصوصا ضمن ما ورد في محاور رؤية التحديث الاقتصادي، إضافة الى توضيح الممكنات الاستثمارية مثل جودة التعليم والخدمات المالية، إضافة إلى اتفاقيات التجارة الحرة التي تربط المملكة بتكتلات واقتصادات متنوعة على مستوى العالم.

كما بين المنتدى الأدوار التي يمكن ان يقدمها القطاع المصرفي في جانب تعزيز العلاقات بين البلدين ودعم الطموحات المشتركة في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتعاون الهادف، ومنها دور القطاع في توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، التي تعكس التزامه بدعم التنمية الوطنية الشاملة. ومن خلال مجموعة واسعة من التسهيلات الائتمانية والمنتجات المالية للقطاعات الحيوية مثل (الصناعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة، والتجارة، والزراعة، والبناء).

وشهدت فعاليات المنتدى اجتماعات لمختلف الفعاليات الاقتصادية الأردنية ونظيرتها الإستونية، إضافة إلى لقاءات جمعت بين رجال أعمال من البلدين.

3 مذكرات التفاهم والتعاون التي وقعتها جمعية البنوك خلال عام 2024

◆ مذكرة تفاهم مع شركة تيرا لتدوير النفايات الالكترونية

وقعت جمعية البنوك في الأردن وشركة تيرا لجمع ونقل وتدوير النفايات الالكترونية والكهربائية مذكرة تفاهم مشتركة، والتي تهدف الى استفادة الجمعية من برامج إعادة التدوير التي تقدمها الشركة، من خلال الانضمام الى شبكة أعضائها.

ويأتي توقيع مذكرة التفاهم في إطار جهود الجمعية لتعزيز التوجهات الخضراء في اعمالها في ضوء العديد من التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي من إطلاق الإمكانات الخاصة بالتحول الأخضر والاقتصاد والدائري في ضوء استراتيجية البنك المركزي للتمويل الأخضر للأعوام (2023-2027) والتي تعتبر خارطة الطريق نحو تخضير القطاع المصرفي ونموذجا لتطوير نهج الاستدامة.

مذكرة تفاهم مع الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك)

وقعت جمعية البنوك في الأردن مذكرة تفاهم مع الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك) بهدف توسيع أطر التعاون في مجالات التوعية المالية والاشتمال المالي لدى جميع فئات الشعب الأردني.

وسيتخذ هذا التعاون عدة أشكال أهمها، ربط منصة الوعي المالي FinApp JO مع واجهة برمجة التطبيقات APIs للتمويل المفتوح في الأردن والتي قامت جوباك بتطويرها وبتوحيدها بالتعاون مع البنوك التجارية الأردنية. حيث تتيح هذه الواجهات الوصول إلى معلومات حول البنوك، والفروع، وأجهزة الصراف الآلي، وساعات العمل، وجميع أنواع الخدمات والمنتجات التي تقدمها البنوك. وتكمن أهمية هذه المنصة في سهولة الوصول للمعلومات المحدثة حول البنوك والمؤسسات المالية مما يعزز الشمول المالي لدى الأردنيين.

من جانب آخر سيقوم هذا التعاون على نشر المعرفة في مجال الخدمات المالية الرقمية من خلال تطوير وإنتاج مواد توعوية ونشرها للجمهور على منصة FinApp. وستقوم جوباك بتحديث المواد المطورة مسبقاً لضمان جودة عالية في نوعية المعرفة على مستوى المملكة.

بالإضافة إلى ذلك، ستنظم جوباك بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن جلسات تدريبية وورش عمل متعددة حول الخدمات المالية الرقمية من خلال شبكة شركاء الجمعية في مختلف محافظات المملكة بهدف الوصول إلى الفئات الأقل حظاً والأقل وصولاً للخدمات المالية الرقمية بالأخص الطلاب، والنساء، واللاجئين. حيث تأتي هذه الأنشطة في إطار أحد محاور جوباك الاستراتيجية: تحليل البيانات وإنتاج المعرفة ونشرها.

مذكرة تفاهم مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

وقعت جمعية البنوك في الأردن مذكرة تفاهم مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك بين الطرفين ورفع مستوى الخدمات المقدمة للجمهور وتقديم الخدمات للمؤمن عليهم والحاصلين على رواتب تقاعدية ومستحقيها بموجب قانون الضمان، والحد من تعثر المتقاعدين والمستحقين بتسديد الالتزامات الشهرية المترتبة عليهم للبنوك، وذلك في مقر الإدارة العامة للمؤسسة.

إن هذه المذكرة ليست الأولى مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي إلا أن ما يميزها بأنها تشكل الخطوة الأولى نحو تنظيم العلاقة بين المؤسسة والبنوك، حيث تنظم آلية تحديث البيانات الخاصة بالمتقاعدين والمستحقين لغايات تحويل الرواتب التقاعدية بموثوقية عالية وبصورة تبين فيها للبنوك ان كان هنالك أي التزامات على رواتب المتقاعدين ومستحقة للمؤسسة مما ينعكس ايجاباً على عملية منح القروض من البنوك لهؤلاء المتقاعدين بحيث يضمن عدم تجاوز نسبة عبء دين (50%) من الراتب الإجمالي للمتقاعدين وذلك بهدف ضمان قدرة المتقاعد على سداد كافة التزاماته ووجود ما يغطي نفقات معيشته وحمايته من التعثر المالي.

مذكرة تفاهم مع جمعية بنوك الادخار الألمانية

وقّعت جمعية البنوك في الأردن مذكرة تفاهم مع جمعية بنوك الادخار الألمانية للتعاون الدولي (DSIK)، تهدف إلى إنشاء شراكة طويلة الأمد لتعزيز الشمول المالي وتقوية قدرات القطاع المالي في الأردن.

ويهدف الطرفين من خلال مذكرة التفاهم هذه لتعزيز العمل المشترك وتعزيز الثقافة المالية في الأردن، وتشجيع النمو الاقتصادي الشامل، والمساهمة في التنمية المستدامة للقطاع المالي في الأردن. حيث تهدف مذكرة التفاهم لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية للفئات المستهدفة الرئيسية، بما في ذلك الشباب، والنساء، والفئات ذات الدخل المحدود، ورواد الأعمال. وتتماشى هذه الشراكة مع الهدف المشترك بين المؤسستين لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في الأردن من خلال تحسين الثقافة المالية. وتضمنت المذكرة على عدة مجالات رئيسية للتعاون، من بينها التعاون في تنفيذ ورش تدريبية مخصصة تعتمد على تقنيات حديثة بما فيها تمارين محاكاة الأعمال المبتكرة المطورة من DSIK، والتي تهدف إلى بناء قدرات ومهارات أصحاب المشاريع الصغيرة ورياديي الأعمال لزيادة المعرفة المالية لديهم ضمن أطار إدارة أعمالهم والتعاملات المصرفية وبالتالي المساهمة في وصولهم الى الخدمات والمنتجات المالية الملائمة. إضافة للتعاون بين الطرفين في مجال تطوير منصة ترويج الوعي المالي التابعة لجمعية البنوك من خلال قيام DSIK برفدها بمحتوى مالي وأدوات مالية مبتكرة تساهم في تعزيز مضمون المنصة. كما اشتملت المذكرة على تعاون الطرفين في مجال التمويل الأخضر مع التركيز على أدوات تقييم الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG).

يشار في هذا الصدد أن جمعية بنوك الادخار الألمانية للتعاون الدولي (German Sparkassenstiftung for International Cooperation - DSIK) هي إحدى الشركات التابعة للمجموعة البنكية للتمويل والادخار في ألمانيا، وتهدف الجمعية الى تعزيز الشمول المالي على المستوى العالمي من خلال تمكين الاشخاص وأصحاب الأعمال الصغيرة لإدارة شؤونهم المالية بشكل أفضل والوصول الى الخدمات المالية التي يحتاجونها لبناء مستقبل أفضل لأنفسهم.

مذكرة تفاهم مع هيئة الأوراق الماليّة

وقعت جمعية البنوك في الأردن مذكرة تفاهم مع هيئة الأوراق المالية لتطوير التعاون المشترك بين الجانبين. ويأتي توقيع هذه المذكرة بهدف تطوير التّعاون بين الهيئة والجمعية في مجالات متعددة من خلال هذه المذكرة وبما يتوافق مع التشريعات النافذة لكل منهما. وتنصّ مذكّرة التّفاهم على تطوير النشاطات التعاونية التالية في المجالات ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين التي تتمثل بتبادل الخبرة وإجراء مشاريع بحثية مشتركة تتناسب مع غايات الهيئة والجمعية وتخدم مصالحهما، والتعاون في تنظيم ورش العمل والندوات والمؤتمرات والفعاليات في مختلف المجالات المشتركة، وتبادل المطبوعات والكتب والدوريات ونتائج البحوث العلمية، وتبادل المعلومات ومصادرها والبيانات بين الطرفين وبما يتفق مع التشريعات والمحددات القانونية التي تحكم عملهما.

كما تتمثل مجالات التعاون في تنظيم البرامج والمحاضرات التدريبية الدورية للجهات ذات العلاقة بالقطاع المالي بشكل عام وبالأسواق المالية بشكل خاص، وبما يتفق مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية للقطاع المالي في الأردن، إلى جانب التعاون في مجال تنظيم البرامج التدريبية لتأهيل الكوادر البشرية لدى الطرفين وحسب الاهتمامات والمجالات المشتركة وبما يتفق مع الاحتياجات الحالية المستقبلية، والتعاون التقني والفني بين ذوي الاختصاص من الطرفين، علاوة على تبادل الاستشارات حول مراجعة وتقييم التشريعات والسياسات التي تحكم عمل الطرفين عند الطلب.

4 الاجتماعات واللقاءات ذات العلاقة خلال عام 2024

الضمان وجمعية البنوك تبحثان آليات التعاون المشترك

بحث مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الدكتور محمد صالح الطراونة ومدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق، سُبل تعزيز العلاقات والتعاون المشترك بين مؤسسة الضمان الاجتماعي والبنوك الأردنية، وذلك في مقر الجمعية.

تم خلال اللقاء الذي جمع عدد من ممثلي البنوك الأردنية والضمان الاجتماعي مناقشة مجموعة من الطُروحات من كلا الطرفين، والتي كان أبرزها بحث آليات العمل والتعاون مع البنوك وتعزيز العلاقات الاستراتيجية التي تجمعهما وإمكانية الربط الآلي مع البنوك، بالإضافة إلى آلية تحديث البيانات الخاصة بالمتقاعدين والمستحقين لغايات تحويل الرواتب التقاعدية بموثوقية عالية وغيرها من الأمور المتعلقة بصرف الرواتب التقاعدية، وضرورة تسمية ضابط ارتباط أصيل وبديل في كل بنك من البنوك الشريكة مع مؤسسة الضمان.

تأتي أهمية تعاون البنوك مع مؤسسة الضمان الاجتماعي على اعتبار أنها مؤسسة وطنية تُعنى بشريحة واسعة من المؤمن عليهم والمتقاعدين وتوفر الحماية الاجتماعية لهم بما يتوافق مع الرؤيا الملكية بأهمية أن يكون هذا الأمر جزءاً أساسياً من مسارات التحديث الاقتصادي والإداري باعتباره أولوية وطنية لضمان حماية أفضل للفئات الأكثر تأثراً بالظروف الاقتصادية.

حيث نتج على خلفية هذا اللقاء ابرام اتفاقيات مع البنوك لتحقيق التعاون المتبادل وضمان تنفيذ المصالح المشتركة لتسهيل الإجراءات على المتعاملين لدى الطرفين.

5 فعاليات الايجاز الربعي خلال عام 2024

جمعية البنوك تعقد إيجاز ربعي للحديث حول رفع التصنيف الائتماني للأردن

عقدت جمعية البنوك في الأردن لقاء حوارياً للإعلان عن رفع التصنيف الائتماني للأردن من قبل وكالة موديز إلى Ba3 مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك ضمن الإيجاز الربعي. حضر اللقاء وزير المالية، الدكتور محمد العسعس، ومحافظ البنك المركزي، الدكتور عادل الشركس، وعدد من القيادات المصرفية والاقتصادية.

وجاء هذا الإنجاز نتيجة جهود جماعية من كافة الجهات المعنية في ظل تحديات اقتصادية عالمية مثل جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية. كما أن هذا التحسن يعكس الثقة العالمية في الاقتصاد الأردني ويعزز جاذبيته للاستثمارات. بالإضافة الى أن هذا التصنيف يعكس فاعلية السياسات الاقتصادية في الأردن وقدرتها على الصمود في مواجهة التحديات. بالإضافة الى نجاح البنك المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي على الرغم من الظروف الصعبة.

كما يجدر الإشارة الى وجود ثلاثة عوامل رئيسية كنقاط قوة رفعت من تقييم وكالة Moody's للمملكة، تمثلت في امتلاك المملكة لمؤسسات قوية وموثوقة وفعالة تتمتع بالتزام قوي في تنفيذ الإصلاحات، وحصول المملكة على دعم مالي دولي قوي، إلى جانب وجود مدخرات محلية كبيرة والقدرة على الاستفادة منها.

وشملت الجلسة نقاشات حول السياسات الاقتصادية للأردن، والاشارة إلى أن رفع التصنيف سيحسن قدرة الأردن على الوصول إلى الأسواق المالية بشروط أفضل ويساهم في خفض تكاليف التمويل.

جمعية البنوك تعقد الإيجاز الربعي الثالث لعام 2024 إدارة البيانات حجر الزاوية في مستقبل الخدمات المصرفية

عقدت جمعية البنوك في الأردن الإيجاز الربعي الثالث لعام 2024 تحت عنوان "إدارة البيانات، حجر الزاوية في مستقبل الخدمات المصرفية"، برعاية محافظ البنك المركزي الأردني، وبالتعاون مع شركة EY. وبحضور رئيس جمعية البنوك باسم خليل السالم ورؤساء مجالس الإدارة والمدراء العامين والرؤساء التنفيذيين للبنوك الأعضاء، وسط حضور نخبة من المتحدثين والخبراء من شركة "إي واي" المتخصصة في الاستشارات المالية.

تم خلال اللقاء الإعلان عن تصدر البنك المركزي الأردني المرتبة الأولى عالميًا في جائزة "إعلان مايا" (Maya Declaration)، التي يمنحها تحالف الاشتمال المالي (AFI)، وذلك تقديرًا للدور الريادي الذي يلعبه البنك في تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع.

وتناول اللقاء أهمية البيانات في القطاع المصرفي، ودورها الحاسم في تحسين الكفاءة التشغيلية وامتثال البنوك للمتطلبات التنظيمية. كما تضمن اللقاء ورشة عمل حول إدارة البيانات واستخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات المصرفية. وأشار الخبراء إلى أن الذكاء الاصطناعي أصبح أداة أساسية لتحقيق نمو مستدام في القطاع المصرفي.

كما أشار المشاركون في اللقاء إلى التقدم الملحوظ في اكتساب المهارات في مجال الذكاء الاصطناعي في الأردن، حيث يمتلك حوالي 40% من المواهب الشابة في هذا المجال. حيث أن هذا التوجه يعكس قدرة الأردن على تطوير كوادر مؤهلة في علوم البيانات وهندسة البيانات، مما يساهم في تعزيز القطاع المصرفي والتكنولوجي في المملكة. ووجه المشاركون دعوة لتوفير المزيد من الدعم لهذه المواهب الشابة وتعزيز البيئة المناسبة لتطويرها، بما يخدم القطاع المالي ويسهم في نمو الاقتصاد الوطني.

6 المنتديات خلال عام 2024

◆ تحت رعاية محافظ البنك المركزي جمعية البنوك في الأردن تعقد منتدى التمويل الأخضر "جريفن 2024" بعنوان "التمويل الأخضر: ضرورة ملحة لمستقبل القطاع المصرفي"

عقدت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ 11 حزيران 2024 النسخة الثانية من المنتدى السنوي للتمويل الأخضر بعنوان: "جريفن 2024": ضرورة ملحة لمستقبل القطاع المصرفي" وبرعاية من محافظ البنك المركزي، الدكتور عادل شركس، وبحضور لافت من القيادات المصرفية من الإدارات التنفيذية ورؤساء مجالس الإدارة، وبمشاركة ما يزيد عن 180 مشاركاً من البنوك ومن مختلف القطاعات المصرفية والاقتصادية والجهات الحكومية والمؤسسات، وبحضور امين عام اتحاد المصارف العربية وممثلين عن عدد من المنظمات الدولية ذات العلاقة.

ويأتي مؤتمر التمويل الأخضر في النسخة الثانية استكمالا لجهود الجمعية ومخرجات المنتدى الذي عقد في عام 2023، ويهدف المنتدى الى تسليط الضوء على قضايا التمويل الأخضر والياته، بالإضافة للتركيز على تعزيز أطر الحوارِ والتعاونِ بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة والقطاع المصرفي لدعم وتطوير مبادرات التمويل الأخضر والاستدامة في المملكة. كما عقد على هامش المنتدى لهذا العام معرض خاص للمنتجات التمويلية والمصرفية الخضراء المقدمة من القطاع المصرفي الأردني وعدد من الجهات الشريكة.

وقد ناقش الخبراء خلال المنتدى الجوانب الفنية والتطبيقات العملية للتمويل الأخضر مثل: تكامل التمويل الأخضر ضمن العمليات المصرفية، وادماج التمويل الأخضر في نماذج الاعمال البنكية، وتقديم تصور عن منافع وفوائد التمويل الأخضر ومقاربتها مع إدارة مخاطر التمويل الأخضر والممارسات الفضلى في هذا الجانب، إضافة الى تسليط الضوء على الفرص المتاحة في القطاعات الاقتصادية لتحقيق التحول نحو الاقتصاد الاخضر. وعن فعاليات المنتدى فقد قسم الى مجموعة من الجلسات المتخصصة التي بحثت طبيعة التمويل الأخضر والمستدام والتحول إلى نهج الاستدامة في القطاع المصرفي، وعلى النحو التالي:

- الجلسة الافتتاحية: بعنوان التمويل الأخضر: الأهمية والاتجاهات.
- الجلسة الأولى: بعنوان دمج التمويل الأخضر في العمليات المصرفية وتحدث فيها:
- الجلسة الفرعية: فرص التمويل الأخضر للقطاع الصناعي في الأردن
- الجلسة الثانية من المنتدى: ممارسات إدارة مخاطر التمويل

وشكل هذا المنتدى حجر اساس في إطار جهود الجمعية للبدء بالتحضير للمنتدى بنسخته الثالثة في العام 2025.

7 اجتماعات اللجان الاستشارية في جمعية البنوك خلال عام 2024

في إطار تركيز الجمعية على التشاور مع كافة المستويات الفنية في القطاع المصرفي فقد استندت استراتيجيتها على تشكيل اللجان الفنية المتخصصة من قبل مدراء وموظفي الدوائر المعنية في البنوك بقصد تحسين ورفع مستوى الأداء وتحقيق رؤية أفضل في الدفاع عن مصالح القطاع. وتتضمن هذه اللجان على (لجنة الامتثال، واللجنة القانونية، ولجنة التمويل الأخضر، ولجنة الموارد البشرية والتدريب، ولجنة المسؤولية المجتمعية، ولجنة خدمات الأفراد).

حيث قامت الجمعية خلال عام 2024 بتنظيم وعقد العديد من الاجتماعات للجان والتي استهدفت بحث ومناقشة مختلف المواضيع ذات العلاقة بعمل البنوك وحسب اختصاصات كل لجنة. حيث عقدت الجمعية 16 اجتماعاً للجان الجمعية خلال عام 2024 وبمشاركة أكثر من 120 عضو من أعضاء اللجان ذات العلاقة. وعلى النحو التالي:

- **لجنة الامتثال:** عقدة 4 اجتماعات خلال العام.
- **اللجنة القانونية:** عقدة 7 اجتماعات خلال العام.
- **لجنة التمويل الاخضر:** عقدة اجتماعاً واحد خلال العام.
- **لجنة الموارد البشرية والتدريب:** عقدة اجتماعاً واحد خلال العام.
- **لجنة المسؤولية المجتمعية:** عقدة اجتماعين واحد خلال العام.
- **لجنة خدمات الأفراد:** عقدة اجتماعاً واحد خلال العام.

8 النشاطات التي قامت بها جمعية البنوك وتعنى بتمكين المرأة والشباب خلال عام 2024

◆ افتتاح برنامج كوني على المجلس Get on Board بنسخته الرابعة في جمعية البنوك في الأردن

أعلنت جمعية البنوك في الأردن، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركة أمام فنتشرز، عن إطلاق النسخة الرابعة من برنامج "كوني على المجلس" (Get on Board)، المصمم لتعزيز مشاركة النساء في مجالس إدارات البنوك. يستهدف البرنامج النساء في المناصب الإدارية المتقدمة في القطاع المصرفي، ويشمل 26 ساعة تدريبية تغطي انواع مختلفة من الحوكمة.

ويأتي البرنامج استجابةً لتوجيهات البنك المركزي الأردني لرفع نسبة النساء في مجالس إدارات البنوك إلى 20% بحلول 2024، حيث تم اختيار 16 سيدة من 8 بنوك للمشاركة. كما سيتاح للمشاركات فرصة التسجيل في منصة "AllonBoard.jo" التي تهدف الى زيادة التنوع الجندري في مجالس الإدارة.

حيث تأتي هذه المبادرة ضمن جهود الجمعية لتعزيز دور المرأة في الوصول الى المراكز القيادية. مع أهمية استمرار مثل هذه المبادرات لدعم النساء في القطاع المصرفي وتعزيز دورهن في عملية صنع القرار.

جمعية البنوك تحتفل بتخريج 19 خريجة من برنامج "كوني على المجلس (Get on Board)"

احتفلت جمعية البنوك في الأردن بتخريج 19 امرأة من برنامج "كوني على المجلس (Get on Board)"، الذي يهدف إلى تأهيل النساء لشغل مناصب قيادية في القطاع المصرفي. وشهد الحفل كلمات من ممثلي الجمعية والبنوك الداعمة، الذين أكدوا التزامهم بتمكين المرأة وتعزيز دورها في مجالس الإدارة. كما تم تسليط الضوء على منصة "كلنا في المجلس"، التي تربط النساء المؤهلات بفرص قيادية، واختُتم الحفل بتوزيع الشهادات على الخريجات.

بالتعاون مع مؤسسة ولي العهد: جمعية البنوك في الأردن تنظم تمرين محاكاة الأعمال الصغيرة في محافظة المفرق

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مؤسسة ولي العهد تمرين محاكاة الأعمال الصغيرة في مكتب المؤسسة في محافظة المفرق وذلك خلال الفترة من 24-2024/9/26، وذلك في إطار مذكرة التفاهم المبرمة بين مؤسسة ولي العهد وجمعية البنوك. وحضر التمرين 25 رائد ورائدة أعمال وأصحاب مشاريع قائمة، وتم تسليم شهادات مشاركة لجميع المشاركات والمشاركين في ختام هذا التمرين.

ويهدف تمرين "محاكاة الأعمال الصغيرة" إلى رفع كفاءة أصحاب المشاريع الصغيرة ورواد الأعمال في إدارة مشاريعهم وأعمالهم بشكل فعال، وتأهيلهم للحصول على التمويل المناسب، حيث يعتمد التمرين على التعلم من خلال التطبيق العملي واتخاذ القرارات المناسبة، مما يمكن المشاركين من اكتساب المهارات الضرورية لإدارة مشاريعهم بنجاح.

وفي ختام التمرين تمكن المشاركين من فهم مبادئ المحاسبة والتعرف على أدوات مالية تمكنهم من إعداد حسابات الإيرادات والحسابات الختامية، وتطوير كيفية التعامل مع الزبائن وفهم أساسيات العملية التسويقية وتقدير المبيعات المتوقعة، والتعرف على ديناميكيات السوق والمنافسين بما فيها إدارة الموردين وتقديم المنتجات الجديدة وتطوير المعرفة الخاصة بإدارة المشاريع الصغيرة، من خلال فهم العلاقة بين مؤسسات التمويل والعملاء والآثار المترتبة عليها.

ونفذ التدريب على مدار الثلاثة أيام من قبل مدربين معتمدين من مؤسسة نهر الأردن وذلك في إطار التعاون القائم بين جمعية البنوك في الأردن وجمعية بنوك الادخار الألمانية للتعاون الدولي (DSIK).

9 التحول الرقمي في جمعية البنوك خلال عام 2024

جمعية البنوك في الأردن تطلق موقعها الالكتروني الجديد

أطلقت جمعية البنوك في الأردن موقعها الإلكتروني الجديد بهدف مواكبة التطورات التكنولوجية وتحسين التواصل مع المهتمين بالقطاع المصرفي. الموقع يتميز بتصميم عصري وسهل الاستخدام، ويقدم محتوى غنيًا يشمل الأخبار والتقارير المالية والاقتصادية. كما يهدف إلى تعزيز الوعي المالي ونشر الثقافة المصرفية، كما يجدر الإشارة الى توافق الموقع مع الهواتف الذكية لتسهيل الوصول إلى المعلومات.

◆ تحت رعاية محافظ البنك المركزي الأردني جمعية البنوك في الأردن تطلق اول منصة لترويج الوعي المالي بالأردن FinApp

أطلقت جمعية البنوك في الأردن تحت رعاية محافظ البنك المركزي الأردني، أول منصة من نوعها في الأردن لتعزيز الوعي المالي، وهي منصة FinApp.jo (Financial Awareness Promotion Platform) خلال حفل أقيم في مقرها بحضور شخصيات مصرفية ودبلوماسية بارزة ونخبة كبيرة من المهتمين بالشأن المالي.

تهدف المنصة إلى نشر الثقافة المالية بين مختلف فئات المجتمع عبر موقع إلكتروني وتطبيقات على الهواتف الذكية، حيث ان مبررات إطلاق هذه المنصة ترتكز على مجموعة من التحديات المحورية التي تواجه المجتمع الأردني، ومن أبرزها ضعف مؤشرات الثقافة المالية، انتشار الأمية المالية والرقمية، ضعف التخطيط المالي الشخصي، إضافة إلى العقبات التي تواجه الشباب، الرياديين، وسيدات الأعمال في فهم وإدارة الموارد المالية بكفاءة. كما تأتي استكمالًا لجهود البنك المركزي الأردني في نشر الثقافة المالية وتعزيز الشمول المالي.

ومن الجدير بالذكر أن إطلاق هذه المنصة كان نتاج تعاون مع جهات محلية ودولية أهمها (منظمة العمل الدولية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مؤسسة انجاز "German Sparkassen¬stiftung -Jordan"، البنك المركزي الأردني، مؤسسة ولي العهد، المعهد العربي للتخطيط).

10 النشاطات والتعاون الدولي خلال عام 2024

جمعية البنوك في الأردن تنضم الى شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام (SBFN)

تعتبر الشبكة احدى أبرز الشبكات المعنية بتعزيز التمويل المستدام في القطاع المالي على المستوى العالمي، وتضم الشبكة في عضويتها 83 مؤسسة من 65 دولة، وتمثل الشبكة قرابة 86 % من أصول البنوك في الأسواق الناشئة، ويعتبر البنك المركزي الأردني أحد الأعضاء في الشبكة. كما تعمل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) كسكرتارية للشبكة

ويعتبر الانضمام الى الشبكة احدى المرتكزات التي تسعى من خلالها الجمعية لتعزيز توجهات الاستدامة والتمويل الأخضر في القطاع المصرفي، كما سيساهم الانضمام الى الشبكة الى تعزيز التزامات القطاع المصرفي بالممارسات المصرفية المستدامة.

ويتيح الانضمام الى الشبكة جملة من الفوائد للقطاع المصرفي حيث تقدم الشبكة لأعضائها فرصًا متعددة لتعزيز التمويل المستدام، بدءاً من المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وتبادل المعرفة من خلال الجولات الدراسية، الأنشطة الرقمية، والحلقات النقاشية حول قضايا الاستدامة مثل السندات الخضراء وإعداد التقارير. كما توفر برامج بناء القدرات عبر ورش العمل والدورات التدريبية، إلى جانب الدعم الفني والتقني للمؤسسات المالية في صياغة السياسات ذات العلاقة. هذا بالإضافة الى إمكانية الوصول إلى المنشورات التنظيمية والأدلة الإرشادية التي تصدرها الشبكة. كما تركز الشبكة على تعزيز التواصل بين الأعضاء لتطبيق السياسات، وتعزيز فرص التعاون فيما بينهم.

جمعية البنوك في الأردن تستضيف وفد من ريادي الاعمال الفلسطينيين

استضافت جمعية البنوك الموافق وفد من ريادي الاعمال الفلسطينيين ضمن دورة تدريبية يعقدها المعهد العربي للتخطيط لهم في عمان خلال الفترة الحالية. وتأتي الاستضافة ضمن اتفاقية التعاون بين الجمعية والمعهد العربي للتخطيط في جوانب التدريب وبناء القدرات.

واشتملت الزيارة اطلاع الوفد على دور جمعية البنوك في بناء القدرات في القطاع المصرفي ودورها في تمثيل القطاع والمساهمة في تعزيز السياسات المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وخلال الزيارة اطلع الرياديين على دور الجمعية والقاعات والبرامج التدريبية التي تقدمها الجمعية للقطاع المصرفي، لإضافة الى عَقد ورشة عمل للوفد حول التنبؤات المالية والأداء المالي لما له من دور رئيسي خلال اعداد دراسات الجدوى.

وفي ختام الزيارة عبر الحضور عن مدى سعادتهم بهذه الزيارة مثمنين جهود الجمعية والقائمين عليها، كما تحدث عدد من المشاركين عن أهمية دعم الشباب الريادي والاستفادة من التجارب الأردنية في هذا الجانب.

انضمام جمعية البنوك في الأردن للشبكة المصرفية الأوروبية للخدمات المالية والتدريب (EBTN)

جاء انضمام جمعية البنوك الى الشبكة بهدف الاستفادة من الخدمات المتنوعة التي تقدمها لما لذلك من فوائد ومنافع عديدة تساهم في تعزيز العمل المصرفي الأردني ومواكبة التطورات الدولية في مجالات التدريب. ويشار الى ان جمعية البنوك هي العضو العربي الثالث المنضم للشبكة الأوروبية حيث تضم في عضويتها مؤسسات ممثلة لكل من مصر ولبنان، وهذا يدلل على أهمية دخول جمعية البنوك الى مجتمع الشبكة الأوروبية والتعاون معه وعلى المستويين الإقليمي والدولي. فيما دعم طلب انضمام الجمعية مجموعة من المؤسسات الدولية والأعضاء في الشبكة حيث أشادت تلك المؤسسات بدور جمعية البنوك في تعزيز العمل المصرفي الاردني، وهو ما يعكس حسن ومهنية سمعة الجمعية في الأوساط الدولية والإقليمية والمرتبطة ايضاً بسمعة القطاع المصرفي الأردني المصنف من قبل تلك المؤسسات بالقطاع المصرفي القوي والامن.

الشبكة الاوربية للخدمات المالية والتدريب (EBTN) احدى اهم الشبكات الدولية في مجالات التدريب وبناء القدرات في القطاعات المالية، وتضم في عضويتها العديد من المؤسسات المالية في أكثر من 50 دولة حول العالم. وتتخذ الشبكة من مدينة بروكسل في بلجيكا مقرا لها ضمن مقر الاتحاد الأوروبي. وهي منظمة غير ربحية تركز على تطوير وتعزيز التميز في التعليم والتدريب في القطاعات المالية والمصرفية، وتهدف الشبكة الى تعزيز التعاون بين أعضاءها في مجالات متنوعة من أبرزها التدريب وبناء القدرات المصرفية في أحدث الاختصاصات مثل تخصصات التكنولوجيا المالية والتمويل الاخضر. بالإضافة الى تنظيمها مجموعة واسعة ومتنوعة من الفعاليات والمؤتمرات المصرفية الهامة وتقديمها البرامج التدريبية المتطورة والمتعلقة بالقطاع المصرفي على المستوى الدولي. كما تعمل الشبكة كمنصة للمؤسسات والمنظمات للتعاون في المجالات المصرفية المختلفة، بهدف تطوير معايير برامج التدريب والتعليم المختصة في الخدمات المصرفية والمالية.

سيقدم الانضمام الى الشبكة مجموعة من الفوائد والمنافع من أبرزها: بناء الشراكات الدولية والتواصل مع ممثلين عن المؤسسات المالية الأوروبية وغير الأوروبية حول العالم وتبادل الخبرات والأفكار معهم، والوصول الى واحد من اهم وأكبر مصادر المعرفة والابتكار على مستوى الدولي مما يتيح التعرف ومتابعة أفضل الممارسات في مجالات التدريب وبناء القدرات المصرفية، بالإضافة الى الاستفادة من قاعدة الخبراء المالية والمصرفية المتواجدة في الشبكة الأوروبية والاستفادة من البرامج والأنشطة التدريبية التي تقدمها وغيرها من الفعاليات والمؤتمرات وورش العمل، والاستفادة من مخرجات عمل اللجان المختصة في الشبكة، ومنها لجنة التمويل المستدام ولجنة التمويل الشخصي ولجنة نقل المعرفة.

جمعية البنوك ومشروع (GAIN) يطلقان مشاريع وانشطة المرحلة الثانية من التعاون المشترك

عقد في مقر الجمعية اجتماعا لإطلاق المرحلة الثانية من التعاون المشترك بين الجمعية ومشروع تعزيز الأنشطة الخضراء في المنشآت الصناعية في الأردن (GAIN)، الذي يهدف إلى تعزيز التحول الأخضر في القطاع الصناعي وتمكين أدوات الاقتصاد الأخضر في الأردن. حيث تمتاز المرحلة الثانية من المشروع بأهمية كبيرة بسبب ارتباط الأنشطة المنوي تنفيذها باستراتيجية التمويل الأخضر التي اصدرها البنك المركزي نهاية العام الماضي وتعتبر خارطة طريق لتوجيه القطاع المالي نحو الاستدامة.

ناقش الاجتماع سبل استفادة القطاع المصرفي من المشاريع الجديدة، بحضور الطواقم الفنية للمشروع وبمشاركة كلية فرانكفورت للمالية والإدارة التي تعتبر الشريك المنفذ والمستشار الفني للجنة التمويل الأخضر في الجمعية.

جمعية البنوك في الأردن تنضم إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة: خطوة لتعزيز الاستدامة والتنمية المسؤولة

في خطوة تعكس التزامها بدعم أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الممارسات المسؤولة، أعلنت جمعية البنوك في الأردن، عن انضمامها رسمياً إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة، والذي يُعتبر أكبر مبادرة تطوعية عالمية تُعنى بتشجيع الشركات والمؤسسات على تبني مبادئ الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية كجزء من عملياتها واستراتيجياتها.

ويؤكد هذا الانضمام التزام الجمعية بالمبادئ العشرة للميثاق، التي تشمل حقوق الإنسان، العمل، البيئة، ومكافحة الفساد، وسيُترجم هذا الالتزام من خلال إطلاق برامج تدعم الشفافية والحوكمة المستدامة.

ويعتبر الانضمام الى الميثاق من المواضيع الهامة والمرتبطة بعمل الجمعية على تعزيز ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) في القطاع المصرفي، حيث سيُشجع البنوك المحلية على تبني الممارسات الفضلى في هذا الجانب والتي تتماشى مع المعايير الدولية، خصوصا التركيز على معايير ومتطلبات الحوكمة البيئية والاجتماعية مثل أنظمة إدارة الحوكمة والبيئية (ESMS) ودورها في تحليل بيئة الفرص والمخاطر التي تواجه القطاع المصرفي. كما يدعم جهود البنوك لتطوير منتجات وخدمات مالية مستدامة تساهم في التحول نحو التمويل الأخضر والمستدام.

وسيمكن انضمام الجمعية الى الميثاق الى الاستفادة من التواصل الفعال مع شبكة الميثاق التي تضم أكثر من 20,000 مؤسسة من مختلف أنحاء العالم، ما سيُوفر فرصاً للتعاون وتبادل الخبرات في مجال الاستدامة، بالإضافة الى الاطلاع على الممارسات الفضلى وسبل دعم توجهات القطاع المصرفي، خصوصا ارتباط ذلك بمجموعة من الفوائد على المستوى الوطني منها تعزيز الوصول الى مصادر التمويل العالمية، وتعزيز آفاق جذب الاستثمار الدولي الى القطاع المالي، وتعزيز مكانة القطاع المصرفي في المنطقة، بالإضافة الى مكتسبات قيمة في جانب تحديد الفرص التمويلية والحد من المخاطر الاجتماعية والبيئية على عمل القطاع.

11 النشاطات المجتمعية التي قامت بها جمعية البنوك خلال عام 2024

◆ رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة يرعى إطلاق النُّسخة الثَّانية من المبادرة التي أطلقتها جمعية البنوك في الأردن لدعم جهود وزارة التَّنمية الاجتماعيَّة

رعى رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة إطلاق النسخة الثانية من مبادرة جمعية البنوك في الاردن لدعم جهود وزارة التنمية الاجتماعية، في إطار المسؤولية المجتمعية للبنوك. وأكد الخصاونة أن هذه المبادرة تساهم في تمكين الوزارة من توسيع خدماتها للفئات المحتاجة، مشيدًا بدور القطاع المصرفي في دعم الاقتصاد والاستثمار. حيث أن قطاع البنوك في الأردن قطاع وطني يؤدِّي أدوراً اقتصادية أساسية وحيوية وكان طليعيًّاً في دعم الاستثمار وتعزيزه من خلال تأسيس صندوق استثماري يتواءم تماما مع رؤية التَّحديث الاقتصادي التي أطلقتها المملكة، ومع برنامج التَّحديث الشَّامل الذي رعاه وأطلقه جلالة الملك عبد الله الثاني في مساراته الثلاثة السِّياسية والاقتصاديَّة والإداريَّة.

من جهتها، أعربت وزيرة التنمية الاجتماعية وفاء بني مصطفى عن شكرها للبنوك على دعمها السخي، مشيرة إلى أن الوزارة ستقدم تقريرًا حول أوجه الصرف. فيما أكد محافظ البنك المركزي، الدكتور عادل شركس، على دور القطاع المصرفي في الاستقرار الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية، معلنًا عن تبرع البنوك بمليون دينار لدعم جهود التنمية.

كما أعلن رئيس جمعية البنوك باسم السالم عن إطلاق مبادرة جديدة لدعم وزارتي التنمية الاجتماعية والتربية، فيما أكد مدير عام الجمعية الدكتور ماهر المحروق على التزام البنوك بمسؤوليتها المجتمعية، مشيرًا إلى إنفاقها نحو 30 مليون دينار على المسؤولية الاجتماعية خلال السنوات الماضية.

وفي الختام، قدم رئيس جمعية البنوك شيك الدعم بقيمة مليون دينار لوزيرة التنمية الاجتماعية، تأكيدًا على استمرارية التعاون بين القطاع المصرفي والوزارة في دعم المشاريع التنموية.

لدعم شراء الشقق السكنية لأول مرة ... جمعية البنوك تطلق مبادرة كبرى بقيمة 200 مليون دينار

أعلنت جمعية البنوك في الأردن من خلال مؤتمر صحفي عن إطلاق مبادرة وطنية لدعم المواطنين في شراء الشقق السكنية لأول مرة، بتخصيص 200 مليون دينار لتمويل قروض بشروط ميسرة. المبادرة تستهدف المواطنين الذين لم يسبق لهم شراء شقق، مع تقديم قروض بفائدة ثابتة 4.99% خلال الثلاث سنوات الأولى وفترة سداد تصل إلى 25 سنة. تشمل المبادرة موظفي القطاع العام والشركات الخاصة وأصحاب المهن الحرة، مع سقف تمويل يصل إلى 150 ألف دينار بنسبة تمويل 100%. تهدف المبادرة إلى تحفيز قطاع الإسكان وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، على أن يتم الالتزام بشروط محددة مثل عدم امتلاك العميل شقة مسبقاً.

جمعية البنوك في الاردن تشارك وزارة التنمية الاجتماعيّة في افتتاح مركز تعديل السلوك وإعادة تأهيل الأطفال في بيرين

افتتحت وزيرة التنمية الاجتماعية وفاء بني مصطفى مركز تعديل السلوك وإعادة تأهيل الأطفال في بيرين بمحافظة الزرقاء، بحضور رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك والنائب نسيم العبادي ورئيس مجلس محافظة الزرقاء فيصل الزواهرة، ومدير عام جمعية البنوك ورئيس بلدية بيرين وهبي الزواهرة وعدد من ممثلي المجتمع المحلي ومن مسؤولي الوزارة ومدراء التنمية الاجتماعية في محافظة الزرقاء.

ويقدم المركز خدمات نفسية وتأهيلية للأطفال في دور الرعاية، بما في ذلك الأيتام وفاقدي السند الأسري وممن هم في نزاع مع القانون. كما يحتوي المركز على عيادة طبية تقدم خدمات صحية للمجتمع المحلي. وأشادت بني مصطفى بالدعم المقدم من جمعية البنوك ووزارة الصحة ومديرية الأمن العام، وأكدت على أهمية التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي.

12 الأنشطة التدريبية خلال عام 2024

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2024 مجموعة الأنشطة التدريبية والتي تستهدف تعزيز وتطوير الموارد البشرية في البنوك الأعضاء ورفع كفاءتها، وإكسابها المعارف والمعلومات المتعلقة بمختلف التطورات والمستجدات في المجالات ذات العلاقة بالعمل المصرفي. حيث عقدت الجمعية (34) برنامجاً تدريبياً متخصصاً خلال عام 2024. وقد بلغ عدد المشاركين في البرامج التدريبية المنفذة حوالي 500س مشاركاً من العاملين في البنوك الأعضاء.

ملخص البرامج التدريبية المنفذة خلال عام 2024

المؤشر
1. إعداد تقارير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة
2. الأطر التشريعية والتشغيلية لضمان تلبية المتطلبات المحلية والدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكيفية إساءة استخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة من قبل المجرمين وأفضل الممارسات والأدوات المستخدمة للتحقيق وكشف العمليات المشبوهة وتتبعها
3. الاحتيال المالي في نظام المدفوعات الوطني
4. الدورة المتقدمة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وتنفيذ قرارات مجلس الأمن
5. ضوابط الاعلان عن المنتجات الائتمانية والجوائز المقدمة من البنوك
6. Foundations of Data Science (Module 1)
7. الوضع القانوني والمتطلبات القانونية والرقابية المتعلقة بالشركات والصناديق الاستثمارية والاشخاص الاعتبارية المحلية والأجنبية في ضوء تعليمات البنك المركزي الاردني وقانون الشركات والقوانين الأردنية النافذة
8. المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (IFRS)
9. Foundations of Data Science (Module 2)
10. تطورات خدمات الدفع والائتمان الالكتروني
11. Foundations of Data Science (Module 3)
12. توظيف التقنيات الحديثة في اكتشاف الجرائم المالية
13. تحليل التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية وأثرها على البنوك وعملائهم
14. قنوات الدفع الالكتروني وأساليب الاحتيال
15. الأثر المالي على مؤسسات القطاع الخاص في حال عدم تطبيق قانون العمل والأنظمة والتعليمات الصادرة عنه
16. التنبؤ والتوقعات العقارية
17. Leading a Digital Business: Transformation, Innovation, FinTech
18. Machine Learning
19. نظام أمانة عمان والبلديات في البناء والفرز

ملخص البرامج التدريبية المنفذة خلال عام 2024

المؤشر
20. Risk and Control Self-Assessment
21. إدارة العقار
22. الأطر التشريعية والتشغيلية لضمان تلبية المتطلبات المحلية والدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وادوات التقييم القطاعي والتعرف على العملاء وفق النهج القائم على المخاطر وأفضل الممارسات
23. التقييم العقاري
24. الجوانب التطبيقية والقانونية للأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية ucp 600
25. إدارة فرق التحصيل ومعالجة القروض المتعثرة
26. التسويق العقاري الفعال
27. الأسس السليمة في تحليل العمليات المالية والكشف عن الأنشطة المشبوهة بفعالية
28. Smart Digital Transformations: AI Leading Banks into the Future
29. Machine Learning II
30. الثغرات الأمنية ونقاط الضعف الشائعة في البيئات التقنية للمؤسسات وآليات الحد من مخاطرها
31. تصنيف التعرضات واحتساب المخصصات وفق تعليمات تصنيف التعرضات الائتمانية واحتساب مخصصات التدني مقابلها رقم (8/2024)
32. مهارات واستراتيجيات التفاوض في عمليات التمويل البنكي وادارتها
33. تحسين نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى المؤسسات المالية
34. إجراءات التعرف والتحقق على المستفيد الحقيقي

13 ورش العمل خلال عام 2024

عقدت جمعية البنوك في الأردن (5) ورش عمل متخصصة خلال عام 2024 والتي تسلط الضوء على مجالات عدة.

◆ جمعية البنوك في الأردن وشركة الدائرة الخضراء تنظمان ورشة عمل بعنوان "اتجاهات جديدة في مجال الأمن السيبراني في القطاع المالي"

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع شركة الدائرة الخضراء ورشة عمل بعنوان "اتجاهات جديدة في مجال الأمن السيبراني في القطاع المالي" في 23 كانون الثاني 2024. قدمت الورشة محاضرات من خبراء في مجال الأمن السيبراني، تناولت التهديدات السيبرانية الحديثة، وأهمية مراكز العمليات المتقدمة، واستخبارات التهديد. شارك في الورشة ممثلون عن البنوك الأردنية، حيث تم التركيز على بناء حلول عملية لمكافحة هذه التهديدات، وتحسين إدارة المخاطر السيبرانية في القطاع المالي.

◆ جمعية البنوك تعقد ورشة عمل حول الجرائم المالية عبر تمويل العمليات التجارية

عقدت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع شركة Eastnets ورشة عمل في 22 شباط 2024 حول "استغلال التجارة من قبل المجرمين الماليين العالميين". تناولت الورشة التحديات التي تواجه القطاع المصرفي بسبب جرائم الاحتيال المالي وغسيل الأموال عبر تمويل العمليات التجارية، حيث تم تبييض مبلغ 2 تريليون دولار سنويًا عالميًا. تم التأكيد على أهمية استخدام التكنولوجيا المتقدمة لمكافحة هذه الجرائم. وحضر الورشة مجموعة من المختصين من دوائر الأمثال وتكنولوجيا المعلومات والدوائر ذات العلاقة في البنوك الأعضاء، وناقشوا الحلول التقنية لمواجهة الجرائم المالية وتحليل أساليب غسل الأموال من خلال العمليات التجارية.

◆ جمعية البنوك في الأردن تعقد ورشة تدريبية حول معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)

عقدت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ورشة تدريبية حول معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) في 26-27 أيار 2024. تناولت الورشة موضوعات مثل الاستدامة في القطاع المالي وأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى المخاطر البيئية وأدوات تقارير الاستدامة. كما استعرضت تطور المفاهيم المتعلقة بالحوكمة البيئية وعلاقتها بالاتفاقيات الدولية. الورشة جزء من مذكرة تفاهم تهدف لتعزيز قدرات القطاع المصرفي في تطبيق هذه المعايير، مما يعزز فرص التمويل ويقلل المخاطر البيئية والاجتماعية.

ركزت الورشة أيضًا على أهمية معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية في تحديد الفرص والمخاطر التي تواجه القطاع المصرفي، وكيفية تطوير هذه المعايير لفتح أفق الاستثمار الدولي وتعزيز مكانة القطاع المصرفي في المنطقة. وفي الختام، شكر المشاركون المدربين على المعلومات القيمة التي تم تقديمها، كما أثنوا على دور الجمعية في تعزيز القدرات المصرفية وتقديم برامج تدريبية تسهم في تطوير القطاع المصرفي وتلبية احتياجاته المستقبلية.

◆ جمعية البنوك في الأردن تنظم ورشة تدريبية إدارة مخاطر المناخ وخطط التحول في المؤسسات المالية

نظمت جمعية البنوك في الأردن ورشة تدريبية حول "إدارة مخاطر المناخ وخطط التحول في المؤسسات المالية" بالتعاون مع مشروع GAIN (التعاون الدولي الألماني) وكلية فرانكفورت للتمويل والإدارة. استهدفت الورشة تزويد المشاركين من القطاع المصرفي بالأدوات اللازمة لفهم وإدارة المخاطر المناخية وكيفية التكيف مع التغيرات البيئية. كما تم استعراض دراسات حالة والتطبيقات العملية واستعراض أفضل الممارسات في التمويل الأخضر.

أن هذه الورشة تأتي ضمن أنشطة متعددة تهدف إلى تعزيز قدرة القطاع المصرفي على مواجهة التحديات البيئية، وتطبيق الممارسات المستدامة. وقد شهدت الورشة مشاركة واسعة من ممثلي القطاع المصرفي، وخاصة من دوائر إدارة المخاطر والاستدامة والتخطيط الاستراتيجي، الذين أثنوا على أهمية الموضوعات المطروحة ودور الجمعية في تطوير المهارات والقدرات اللازمة للتحول نحو اقتصاد أخضر ومستدام.

◆ جمعية البنوك في الأردن تنظم ورشة تدريبية البيع الأخضر والمنتجات الخضراء في المؤسسات المالية

عقدت جمعية البنوك في الأردن ورشة تدريبية حول "البيع الأخضر والمنتجات الخضراء في المؤسسات المالية" في 17-18 تشرين ثاني 2024، بالتعاون مع مشروع "تعزيز الأنشطة الخضراء" (GAIN) وكلية فرانكفورت. هدف الورشة إلى تطوير مهارات العاملين في القطاع المصرفي لترويج المنتجات المالية الخضراء بما يتماشى مع احتياجات القطاع الصناعي وتحقيق الاستدامة. تم التركيز على استراتيجيات البيع الأخضر، وبناء العلاقات مع القطاع الصناعي، وتحليل احتياجاته، إضافة إلى مواضيع مثل التفاوض وإتمام الصفقات.

يجدر الإشارة الى ان الورشة من ضمن مجموعة الورش التي ستعقدها الجمعية وتأتي ضمن إطار اتفاقية التعاون مع مشروع (GAIN) للأعوام 2023-2026 والتي تهدف الى تعزيز التعاون المشترك خصوصا في جانب رفع الوعي حول التمويل الأخضر وبناء القدرات المصرفية. حيث حققت الجمعية ومشروع (GAIN) نجاحاً خلال المرحلة الأولى من الاتفاقية والتي تم من خلالها تدريب ما يزيد عن 227 مشارك من مختلف البنوك على مجالات التمويل الأخضر.

14 إصدارات جمعية البنوك خلال عام 2024

قامت جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2024 بإصدار التقارير والدراسات التالية:

النشرة المصرفية الشهرية

استمرت جمعية البنوك خلال عام 2024 بإصدار النشرة المصرفية الشهرية التي تتضمن أبرز المؤشرات الاقتصادية والمصرفية بطريقة عرض جديدة.

تقرير أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2023

أصدرت جمعية البنوك في الأردن تقرير "أبرز التطورات المصرفية 2023"، والذي يحتوي على مجموعة واسعة من البيانات والمعلومات والمؤشرات المصرفية التي تخص البنوك العاملة في الأردن على المستوى الإجمالي أو على المستوى الإفرادي.

حيث يتضمن التقرير على خلاصة بأهم التطورات المصرفية الأردنية خلال عام 2023، ويناقش الانتشار المصرفي للبنوك العاملة في المملكة، كما يتناول أهم مؤشرات البنوك المدرجة في بورصة عمان، ويسلط الضوء على أبرز التطورات الحاصلة في أنظمة المدفوعات في الأردن خلال العام 2023، ويبحث في هيكل أسعار الفوائد في الأردن. بالإضافة الى استعراض أهم الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك العاملة في الأردن بإدخالها خلال العام 2023، ويتناول بعض مؤشرات الموارد البشرية في البنوك.

التقرير السنوي الخامس والأربعين لجمعية البنوك

أصدرت الجمعية التقرير السنوي الخامس والأربعين لعام 2023، والذي تضمن عرضاً للتطورات الاقتصادية على المستوى العالمي والمحلي خلال عام 2023، والتطورات النقدية والمصرفية في الأردن بما فيها تطورات أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية والتطورات المصرفية في عام 2023. كما تضمن التقرير على ملخص بأبرز نشاطات وإنجازات الجمعية في عام 2023، والبيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات للعام 2023.

دراسة الاداء المقارن للبنوك العاملة في الاردن خلال عامي 2022 و2023

اصدرت جمعية البنوك في الأردن دراسة "الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عامي 2022 و2023". وقد تضمنت الدراسة إضافة بعض المعلومات التي تنشر لأول مرة وذلك استمراراً لنهج الجمعية في تحسين وزيادة جودة التقارير والمنشورات الصادرة عنها وتوسيع نطاق شموليتها، حيث تم إضافة جزء خاص يتعلق بالمؤشرات الجندرية للعملاء الأفراد سواء مقترضين أو مودعين، وذلك بالإضافة الى المعلومات والبيانات التي دأبت الجمعية على نشرها ضمن دراسة الأداء المقارن، والتي تمثل تلخيصاً وافياً لمجمل التطورات التي شهدتها البنوك العاملة في المملكة خلال العام 2023 مقارنةً مع العام السابق 2022.

فقد تناول الجزء الأول تطور البنود الرئيسية في قائمة المركز المالي من حيث إجمالي الموجودات والتسهيلات والودائع في البنوك العاملة في الأردن، بالإضافة لحقوق الملكية ورأس المال.
أما الجزء الثاني فتضمن على أهم بنود قائمة الدخل للبنوك العاملة في الأردن خلال العام 2023 والمتمثلة في الربح قبل الضريبة وصافي الربح بعد الضريبة.

وتناول الجزء الثالث أهم مقاييس الربحية للبنوك العاملة في الأردن والتي تربط بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والمتمثلة في معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية خلال العام 2023. أما الجزء الرابع فيبين أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك والمتمثلة في نسبة كفاية رأس المال ونسبة الديون غير العاملة الى اجمالي الديون. كما يركز الجزء الخامس على بعض مؤشرات النشاط الاقراضي للأفراد خلال عام 2023، فيما يستعرض الجزء السادس بعض المؤشرات الجندرية للعملاء الافراد سواء مقترضين أو مودعين، ويتناول الجزء السابع أهم مؤشرات التفرع المصرفي للبنوك العاملة في الأردن بما في ذلك عدد الفروع وعدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك. اما الجزء الثامن فقد جاء ليعكس تطور وتوزيع الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام 2023.

المشهد المالي والاقتصادي (ABJ PANORAMA)

وهي سلسلة تتضمن خلاصات لإلقاء الضوء على أبرز التطورات المالية والاقتصادية في المملكة وبما يضع امام قيادات القطاع المصرفي أبرز التطورات المالية والاقتصادية في المشهد الحالي، والتي حملت العناوين التالية:

1. الأردن يتوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي في إطار "تسهيل الصندوق الممدد" على برنامج جديد بقيمة 1.2 مليار دولار لمدة 4 سنوات
2. ملامح الموازنة العامة للسنة المالية 2024
3. ملخص لأبرز مضامين خطاب الموازنة العامة للسنة المالية 2024
4. هامش سعر الفائدة في الأردن يتقلص إلى أدنى مستوياته في آخر 25 عاماً
5. وكالة موديز للتصنيف الائتماني ترفع تصنيف الأردن إلى Ba3 بنظرة مستقبلية مستقرة
6. الأردن يتقدم 6 مراكز في تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الادارية IMD
7. البنوك في عيون الجمهور " استخدام الاستماع الاجتماعي (Social Listening) لمعرفة كيف يتم الحديث عن القطاع المصرفي في الأردن - تحليل التفاعلات والمشاعر ومحاور الاهتمام الرئيسية"
8. قراءة في إرشادات لجنة بازل حول إدارة مخاطر الائتمان المرتبطة بالأطراف المقابلة (CCR)

دراسة الدور المتنامي للذكاء الاصطناعي في العمل المصرفي: المستجدات العالمية ونظرة إلى البنوك الأردنية

أصدرت جمعية البنوك في الأردن دراسة تحت عنوان "الدور المتنامي للذكاء الاصطناعي في العمل المصرفي: المستجدات العالمية ونظرة إلى البنوك الأردنية".

ووفقاً للدراسة، فإن القطاع المصرفي في العالم يشهد تحولاً جذرياً مع تبني تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، والتي أصبحت محركاً رئيسياً لتحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف، وتعزيز تجربة العملاء. كما بينت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي التوليدي يلعب دوراً بارزاً في التحول الرقمي حيث يوفر إمكانية لزيادة الإنتاجية بنسبة تصل إلى 30% وتحسين الإيرادات بنسبة 6%.

واستعرضت الدراسة الاستخدامات المتنوعة للذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي عالمياً ومحلياً. حيث يساهم الذكاء الاصطناعي في تحسين الكفاءة التشغيلية داخل البنوك من خلال أتمتة المهام الروتينية وتقليل الأخطاء البشرية، مما يسمح بتحسين الإنتاجية وخفض التكاليف، وتحقيق تحسينات تشغيلية قد تصل إلى 15% خلال السنوات القليلة القادمة. بالإضافة إلى استخدامات أنظمة الذكاء الاصطناعي المتقدمة في الكشف عن الأنشطة الاحتيالية بشكل فوري، وتقليل الاحتيال بنسبة قد تصل إلى 25%.

كما أشارت الدراسة أن إدارة المخاطر تعتبر من أهم مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي، من خلال تحليل البيانات المعقدة والتنبؤ بالمخاطر المالية المستقبلية، مما يمكّن البنوك من اتخاذ قرارات استباقية أكثر دقة.

وعلى صعيد البنوك في الأردن، فقد بدأت بتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين خدماتها المصرفية وتعزيز كفاءتها التشغيلية. وتشمل تلك التطبيقات روبوتات المحادثة، وتحليل البيانات، وأدوات الكشف عن الاحتيال.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز حوكمة البيانات لضمان جودتها ودقتها، والاستثمار في تطوير البنية التحتية التكنولوجية لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل أكثر فعالية، مع تعزيز أنظمة الأمن السيبراني لحماية البيانات والحفاظ على سلامة الأنظمة. كما أشارت الدراسة إلى أهمية تطوير مهارات الموارد البشرية في البنوك لتتماشى مع التحول الرقمي، وتزويد العاملين بالمهارات اللازمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي بكفاءة.

دراسة بعنوان: "التنافسية المصرفية وأثرها على الكفاءة التشغيلية للبنوك في الأردن"

أصدرت جمعية البنوك دراسة تبحث في التنافسية المصرفية وتأثيرها على الكفاءة التشغيلية للبنوك العاملة في الأردن، وهي مسألة حيوية في ظل التغيرات الاقتصادية السريعة والتطورات التكنولوجية التي يشهدها القطاع المصرفي.

واعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية شاملة لقياس التنافسية باستخدام مجموعة من المؤشرات، أبرزها مؤشر التركز السوقي، ومؤشر هيرفيندايل-هيرشمان، ومؤشر ليرنر، ومؤشر بانزار-روس. وأشارت النتائج أن السوق المصرفي الأردني يتمتع بدرجة عالية من التنافسية، والتي شهدت تسحناً عبر الزمن خلال الفترة 2014 إلى 2023، مما يعكس ديناميكية تنافسية متزايدة بين البنوك، رغم عمليات الاستحواذ البارزة التي شهدها القطاع خلال هذه الفترة.

كما أظهرت الدراسة أن البنوك الأردنية تمكنت من الحفاظ على مستويات كفاءة تشغيلية مرتفعة نسبياً، حيث تراوحت قيمة مؤشر الكفاءة من 86% و92% خلال فترة الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن البيئة التنافسية العالية في القطاع المصرفي الأردني أسهمت في تحسين الكفاءة التشغيلية للبنوك وتعزيز جودة الخدمات المالية، مما يدعم الاستقرار المالي والاقتصادي في الأردن. لذا، يعد الحفاظ على هذه البيئة التنافسية وتعزيزها أمراً ضرورياً لتحقيق النمو المستدام في القطاع المصرفي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الحالية والمستقبلية.

جمعيــة البنـوك تصــدر تقــريرها الطريــق نحـــو الاستـدامـــة

في إطـار توجهاتهـا نحـو دعـم الاسـتدامة الماليـة والتمويـل الأخضـر فـي القطـاع المصرفـي، أطلقـت جمعيـة البنـوك تقريرهـا "الطريـق نحـو الاسـتدامة" والـذي يهـدف الـى توثيـق واسـتعراض لأبـرز إنجـازات وأنشـطة الجمعيـة فـي مجـال الاسـتدامة والتمويـل الأخضـر خلال العـام 2023. وفـي هـذا الصـدد أشـار مديـر عـام جمعيـة البنـوك فـي الأردن الدكتـور ماهـر المحروق، ان الجمعية قامت خلال عام 2023 بالعديد مـن الأنشـطة المتعلقـة بتطويـر معايـر الحوكمـة البيئـة والاجتماعيـة (ESG) وتعزيـز أدوات التمويـل الأخضر في القطاع المصرفي. كما بين المحروق ان الجمعيـة تسـعى ومـن خلال لجنـة التمويـل الأخضـر التـي أطلقـت اعمالهـا فـي عـام 2023 الـى تعزيـز التشـابك والتواصـل الفعـال بيـن القطـاع المصرفـي ومختلـف الجهـات وعلـى راسـها البنـك المركـزي الأردني في جانب اطر التمويل الأخضر، وذلك في ظل إطلاق البنك المركزي استراتيجية التمويل الأخضر. ومن جانب اخر أوضح المحروق ان الجمعية استطاعت بناء مجموعة من البرامج التدريبية المتعلقة بالتمويل الأخضر من خلال تدريب أعضاء لجنة التمويل الأخضر وبناء قدراتهم كمدربين وهو ما نتج عنه تدريب ما يزيد عن 220 متدرب في احدى الدورات التدريبية. بالإضافة الى دور اللجنة في تعزيز ورفع الوعي حول التمويل الأخضر في القطاع المصرفي. وفي جانب متصل بين المحروق ان التقرير يشير الى أنشطة الجمعية الرئيسية في جانب التمويل الأخضر ومن أبرزها منتدى التمويل الأخضر الذي عقدت النسخة الأولى منه منتصف عام 2023، بالإضافة الى تقديم شرح عن أبرز الأنشطة مع الشركاء المحلين والاقليمين والدوليين سواءً كان على مستوى اللقاءات والندوات والاجتماعات او على مستوى التدريب وبناء القدرات. وتحدث المحروق ان الجمعية ستسعى بشكل مستمر ضمن إطار عملها الى تقديم كل ما يسهم في تعزيز توجهات القطاع المصرفي نحو إطلاق القدرات الكامنة لتحول الاقتصاد الوطني نحو الاقتصاد الأخضر.

إصدارات مجلة البنوك في الأردن

أصدرت الجمعية عشرة أعداد من مجلة البنوك في الأردن خلال عام 2024

29 030
412 905
443 405
880 327
11 487
16 014
657 674
03 175
502

الفصل الرابع

4

البيانات المالية للجمعية وتقرير مدقق الحسابات لعام **2024**

تقرير مدقق الحسابات المستقل الى السادة أعضاء جمعية البنوك في الأردن عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الـرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية لجمعية البنوك في الأردن (الجمعية) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2024 وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للجمعية كما في 31 كانون الأول 2024 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الجمعية وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)،. بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية للجمعية أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للجمعية.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، و تصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للجمعية.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.
- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الجمعية على الاستمرار. وإذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الجمعية في اعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

ارنست ويونغ/ الأردن

أسامة فايز شخاترة
ترخيص رقم 1079

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
9 آذار 2025

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
قائمة المركز المالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

	إيضاحات	٢٠٢٤	٢٠٢٣
		دينار	دينار
الموجودات			
موجودات غير متداولة-			
ممتلكات ومعدات	٤	١,٥٥٥,٧٣٢	١,٥٤٠,٩٠٧
موجودات متداولة-			
ذمم وأرصدة مدينة أخرى	٥	٥٤,٠٠٣	٨٣,٤٣٢
نقد وأرصدة لدى البنوك	٦	٣,٣١١,٢٢٣	٣,٠٥٨,١٠٨
		٣,٣٦٥,٢٢٦	٣,١٤١,٥٤٠
مجموع الموجودات		٤,٩٢٠,٩٥٨	٤,٦٨٢,٤٤٧
حقوق الجمعية والمطلوبات			
حقوق الجمعية -			
الوفر المتراكم		٤,٤٠٥,٤٤٥	٤,١٥٨,٧٢٩
المطلوبات -			
مطلوبات متداولة-			
مصاريف مستحقة		١٣,٤٢٧	١٣,١٠٠
ذمم دائنة		٤,٤٧٧	١٣,٠٠٩
أمانات للغير	٧	٤٩٧,٦٠٩	٤٩٧,٦٠٩
مجموع المطلوبات		٥١٥,٥١٣	٥٢٣,٧١٨
مجموع حقوق الجمعية والمطلوبات		٤,٩٢٠,٩٥٨	٤,٦٨٢,٤٤٧

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٢ جزءا من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
قائمة الدخل الشامل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

	إيضاحات	٢٠٢٤	٢٠٢٣
		دينـار	دينـار
الإيرادات -			
رسوم اشتراك الأعضاء		١,٤٧٥,٠١٦	١,٥١٥,٧٢٦
إيراد مجلة البنوك		٤٦,٦٣٧	٤٦,٣٨٩
إيراد دورات تدريبية		١٤٩,٠٦٤	٦٣,٦٨٠
إيراد فوائد بنكية		١٥٧,٣٠٩	١١٩,٤٣٧
إيرادات أخرى		٢٤,٦٥٣	٦,٦٦٨
إجمالي الإيرادات		١,٨٥٢,٦٧٩	١,٧٥١,٩٠٠
المصاريف -			
مصاريف مجلة البنوك	٨	(٥٠,٥٥٧)	(٤١,٨٤٠)
مصاريف دورات تدريبية		(٧٧,٤٥٥)	(٢٠,٩٤٤)
مصاريف ورشات عمل وندوات		(٢٢,٨٨٩)	(٣٣,٦٢٠)
مصاريف إدارية	٩	(١,٤٥٥,٠٦٢)	(١,٢٨٠,٤١٠)
إجمالي المصاريف		(١,٦٠٥,٩٦٣)	(١,٣٧٦,٨١٤)
الربح الصافي للسنة		٢٤٦,٧١٦	٣٧٥,٠٨٦
يضاف: بنود الدخل الشامل الأخرى		-	-
مجموع الدخل الشامل للسنة		٢٤٦,٧١٦	٣٧٥,٠٨٦

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٢ جزءا من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
قائمة التغيرات في حقوق الجمعية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

	الوفر المتراكم	المجموع
	دينار	دينار
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ -		
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢٤	٤,١٥٨,٧٢٩	٤,١٥٨,٧٢٩
مجموع الدخل الشامل للسنة	٢٤٦,٧١٦	٢٤٦,٧١٦
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	٤,٤٠٥,٤٤٥	٤,٤٠٥,٤٤٥
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ -		
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢٣	٣,٧٨٣,٦٤٣	٣,٧٨٣,٦٤٣
مجموع الدخل الشامل للسنة	٣٧٥,٠٨٦	٣٧٥,٠٨٦
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	٤,١٥٨,٧٢٩	٤,١٥٨,٧٢٩

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٢ جزءا من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

	إيضاحات	٢٠٢٤	٢٠٢٣
		دينـار	دينـار
الأنشطة التشغيلية			
الربح الصافي للسنة		٢٤٦,٧١٦	٣٧٥,٠٨٦
تعديلات -			
استهلاكات	٤	١١٢,٤١٧	١٢٩,٠١٢
إيراد فوائد بنكية		(١٥٧,٣٠٩)	(١١٩,٤٣٧)
أرباح استبعاد ممتلكات ومعدات		(٢٣,١٥٥)	-
تغيرات رأس المال العامل -			
ذمم وأرصدة مدينة أخرى		٣١,٧٦٣	٧٩٨,٥٦٥
مصاريف مستحقة		٣٢٧	٣,٨٢٤
ذمم دائنة		(٨,٥٣٢)	٩,٦٤٤
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		٢٠٢,٢٢٧	١,١٩٦,٦٩٤
الأنشطة الإستثمارية			
فوائد بنكية مقبوضة		١٥٤,٩٧٥	١١٩,٤٣٧
شراء ممتلكات ومعدات	٤	(١٤٤,٠٨٧)	(١٤,٣١٣)
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات		٤٠,٠٠٠	-
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية		٥٠,٨٨٨	١٠٥,١٢٤
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		٢٥٣,١١٥	١,٣٠١,٨١٨
النقد وما في حكمه كما في أول كانون الثاني	٦	٢,٥٦٠,٤٩٩	١,٢٥٨,٦٨١
النقد وما في حكمه كما في ٣١ كانون الأول		٢,٨١٣,٦١٤	٢,٥٦٠,٤٩٩

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٢ جزءا من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

(١) عـام

تم تسجيل جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٧٨ كجمعية عادية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ والمعدلة رقم (٩) لسنة ١٩٧١. بعد اصدار قانون البنوك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠ اصبحت الجمعية مؤسسة بمقتضى احكام قانون البنوك وفقا لنص المادة (٩٥) منه، حيث أصدر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ اذار ٢٠٠٥ نظام «جمعية البنوك «رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥ ونشر في الجريدة الرسمية العدد ٤٧٠٧ الصادر بتاريخ ١٦ أيار ٢٠٠٥. وتهدف الجمعية إلى الإرتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال ما يلي:

١- رعاية مصالح الاعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقا لمنفعتهم المشتركة.

٢- تطوير اساليب اداء الخدمات المصرفية وتحديثها.

٣- ترسيخ مفاهيم العمل المصرفي واعرافه واتباع نظم واجراءات موحدة لهذه الغاية.

(٢-١) أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

تم إعداد القوائم المالية لمبدأ الكلفة التاريخية.

إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للجمعية.

تم إقرار القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس الادارة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠٢٥.

(٢-٢) التغير في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣، باستثناء أن الجمعية قامت بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٤:

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦: مسؤولية الإيجار في البيع وإعادة التأجير

تحدد التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المتطلبات التي يستخدمها البائع والمستأجر في قياس مسؤولية الإيجار الناشئة عن معاملة البيع وإعادة التأجير، لضمان عدم اعتراف البائع والمستأجر بأي مبلغ من الربح أو الخسارة يتعلق بحق الاستخدام الذي يحتفظ به.

لا ينطبق هذا المعيار على الجمعية.

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

تحدد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات:

- تعريف "الحق لتأجيل التسوية"،
- الحق لتأجيل التسوية يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية،
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال شرط الإفصاح الاجباري عندما يتم تصنيف التزام ناشئ عن اتفاقية قرض على أنه غير متداول وحق الكيان في تأجيل التسوية مشترط على الامتثال للتعهدات المستقبلية في غضون اثني عشر شهراً.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

ترتيبات تمويل الموردين - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٧ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في أيار ٢٠٢٣ تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم «بيان التدفقات النقدية ٧» والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ «الأدوات المالية»:

حيث وضحت هذه التعديلات خصائص ترتيبات تمويل الموردين والافصاحات الإضافية المطلوبة عن هذه الترتيبات. إن الغرض من متطلبات الإفصاح الواردة في هذه التعديلات هو مساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم آثار ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية وتعرضها لمخاطر السيولة. توضح قواعد التحول ان المؤسسة غير ملزمة بتقديم إيضاحات في الفترات المرحلية من السنة الأولى لتطبيق التعديلات.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

(٢-٣) المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية

ممتلكات ومعدات -

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة عند الشراء أو بالقيمة العادلة بتاريخ التبرع في حال كونها متبرع بها. يتم إستهلاك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت وفقاً لعمرها الإنتاجي المتوقع (ما عدا أراضي الجمعية) حسب النسب السنوية التالية:

	%
مبنى الجمعية	٢
أجهزة ومعدات	٢٠
الأثاث والديكور	١٠
سيارات	١٥

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها ويسجل قيمة التدني في قائمة الإيرادات والمصروفات.

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

النقد وما في حكمه -

لغرض قائمة التدفقات النقدية فإن النقد وما في حكمه يشتمل على النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك بعد تنزيل البنوك الدائنة.

الإيرادات -

يتم تسجيل الإيرادات وفقا لنموذج الخمس خطوات من معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٥) والذي يتضمن تحديد العقد والثمن وتحديد التزام الأداء والاعتراف بالإيرادات بناءآ على تأدية التزام الأداء، حيث يتم الاعتراف بالإيرادات الاشتراكات السنوية للبنوك عند تقديم الخدمة (تجديد الاشتراك) واصدار الفاتورة في بداية السنة المالية.

مخصصات -

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الجمعية التزام (قانوني أو فعلي) ناتج عن حدث سابق، وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ذمم دائنة ومستحقات -

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

المصاريف -

يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

ضريبة الدخل -

إن الجمعية معفاة من ضريبة الدخل حسب قانون الضريبة رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته اللاحقة.

(٣) أهم التقديرات والفرضيات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الجمعية القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضا على الإيرادات والمصروفات والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة الجمعية القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

(٤) ممتلكات ومعدات

	أرض الجمعية	مبنى الجمعية	أجهزة ومعدات	أثاث وديكور	سيارات	المجموع
٢٠٢٤ -	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الكلفة -						
الرصيد كما في أول كانون الثاني	٣٢٦ر٤٧٧	١ر٧١٩ر٨٨١	٣٠٨,٧٠٢	٣٥٨,٥٧٦	٨٦,٨١٠	٢,٨٠٠,٤٤٦
الإضافات خلال السنة	-	-	٤,٩٢٧	٤٥,٦٦٠	٩٣,٥٠٠	١٤٤,٠٨٧
الإستبعادات خلال السنة	-	-	-	-	(٥٩,٩٠٠)	(٥٩,٩٠٠)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	٣٢٦ر٤٧٧	١ر٧١٩ر٨٨١	٣١٣,٦٢٩	٤٠٤,٢٣٦	١٢٠,٤١٠	٢,٨٨٤,٦٣٣
الاستهلاك المتراكم -						
الرصيد كما في أول كانون الثاني	-	٨٢٢,٨٤٤	٢٥٢,٠٦٥	١٣٦,٩٧٦	٤٧,٦٥٤	١,٢٥٩,٥٣٩
الاستهلاك للسنة	-	٣٤,٣٩٧	٣١,١٠٩	٣١,٣٧٠	١٥,٥٤١	١١٢,٤١٧
الإستبعادات خلال السنة	-	-	-	-	(٤٣,٠٥٥)	(٤٣,٠٥٥)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	-	٨٥٧,٢٤١	٢٨٣,١٧٤	١٦٨,٣٤٦	٢٠,١٤٠	١,٣٢٨,٩٠١
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	٣٢٦ر٤٧٧	٨٦٢,٦٤٠	٣٠,٤٥٥	٢٣٥,٨٩٠	١٠٠,٢٧٠	١,٥٥٥,٧٣٢
٢٠٢٣ -						
الكلفة -						
الرصيد كما في أول كانون الثاني	٣٢٦ر٤٧٧	١,٧١٩,٨٨١	٣٠٠,٦٢٩	٣٥٢,٣٣٦	٨٦,٨١٠	٢,٧٨٦,١٣٣
الإضافات خلال السنة	-	-	٨,٠٧٣	٦,٢٤٠	-	١٤,٣١٣
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	٣٢٦ر٤٧٧	١,٧١٩,٨٨١	٣٠٨,٧٠٢	٣٥٨,٥٧٦	٨٦,٨١٠	٢,٨٠٠,٤٤٦
الاستهلاك المتراكم -						
الرصيد كما في أول كانون الثاني	-	٧٨٨,٣٤٤	٢٠٢,١٧٧	١٠٥,٣٧٤	٣٤,٦٣٢	١,١٣٠,٥٢٧
الاستهلاك للسنة	-	٣٤,٥٠٠	٤٩,٨٨٨	٣١,٦٠٢	١٣,٠٢٢	١٢٩,٠١٢
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	-	٨٢٢,٨٤٤	٢٥٢,٠٦٥	١٣٦,٩٧٦	٤٧,٦٥٤	١,٢٥٩,٥٣٩
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	٣٢٦ر٤٧٧	٨٩٧,٠٣٧	٥٦,٦٣٧	٢٢١,٦٠٠	٣٩,١٥٦	١,٥٤٠,٩٠٧

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

(٥) ذمم وأرصدة مدينة أخرى

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	دينـــار	دينـــار
ذمم مدينة	٧,٤٥٣	١٨,٢١٣
مصاريف مدفوعة مقدماً	٦,٧١٦	٢٧,٧١٩
إيراد فوائد مستحقة	٣٩,٨٣٤	٣٧,٥٠٠
	٥٤,٠٠٣	٨٣,٤٣٢

(٦) نقد وأرصدة لدى البنوك

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	دينـــار	دينـــار
نقد في الصندوق	١,٨٣٠	١,٥٠٠
حسابات جارية	٤٨٥,٨٤١	٤٨٩,٣٤٣
ودائع لدى البنوك*	٢,٨٢٣,٥٥٢	٢,٥٦٧,٢٦٥
مجموع النقد وأرصدة لدى البنوك	٣,٣١١,٢٢٣	٣,٠٥٨,١٠٨
ينزل: حساب أمانات الغير (إيضاح ٧)	(٤٩٧,٦٠٩)	(٤٩٧,٦٠٩)
النقد وما في حكمه	٢,٨١٣,٦١٤	٢,٥٦٠,٤٩٩

* تتضمن حسابات الودائع لدى البنوك ما يلي:

- وديعة سنوية لدى بنك المؤسسة العربية المصرفية بمبلغ ١,٠٦٢,٢٧٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار)، تحمل سعر فائدة ٦٫٧٥٪ سنوياً.
- وديعة شهرية لدى البنك العربي بمبلغ ١,٧٦١,٢٨٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ١,٥٦٧,٢٦٥ دينار)، تحمل سعر فائدة ٤٫٣٧٪ (٢٠٢٣: ٤٫٢٥٪).

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

(٧) أمانات للغير

يمثل هذا البند المبالغ مقيدة التصرف وفقا للغاية المنصوصة لها و تتضمن ما يلي:

* يمثل هذا البند مساهمات البنوك الأعضاء في جمعية البنوك في الأردن في منتدى السياسات العالمي الذي يعقده التحالف العالمي للاشتمال المالي في كل عام، كون أن المنتدى يمثل فرصة لإبراز البيئة الاستثمارية الأردنية وتكوين شراكات مع المؤسسات العالمية المختلقة. وافق مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٢ على تخصيص المبالغ المتبقية ليتم استخدامها لأغراض مشاريع او أية احتياجات مستقبلية تخص القطاع المصرفي.

فيما يلي الحركة على هذا البند:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٤			
	انهض	السياسات	الدولية	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	-	٤٩٧,٦٠٩	-	٤٩٧,٦٠٩
المبالغ المدفوعة	-	-	-	-
رصيد نهاية السنة	-	٤٩٧,٦٠٩	-	٤٩٧,٦٠٩

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٣			
	انهض	السياسات	الدولية	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	١٦٦,٦٦٨	٥٩٧,٦٠٩	٧١,٥٣٨	٨٣٥,٨١٥
المبالغ المدفوعة	(١٦٦,٦٦٨)	(١٠٠,٠٠٠)	(٧١,٥٣٨)	(٣٣٨,٢٠٦)
رصيد نهاية السنة	-	٤٩٧,٦٠٩	-	٤٩٧,٦٠٩

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

(٨) مصاريف مجلة البنوك

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	دينـــار	دينـــار
طباعة	٤٨,٠٧٠	٣٨,٧٤٠
أخرى	٢,٤٨٧	٣,١٠٠
	٥٠,٥٥٧	٤١,٨٤٠

(٩) مصاريف إدارية

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
	دينـــار	دينـــار
رواتب وأجور ومكافآت	٧٧٨,٨٥٢	٦٧٠,٧٩٠
استهلاكات (إيضاح ٤)	١١٢,٤١٧	١٢٩,٠١٢
أتعاب مهنية واستشارات	٧٥,٨٤٧	٥١,٧٦٠
المساهمة في الضمان الاجتماعي	٧٨,١٣٨	٧٣,٩٤٩
مصاريف طبية	٥٥,٣٩٢	٥٥,٦٠٤
سفر وتنقلات	٣٧,٦٧٦	٢٨,٦١٥
صيانة واصلاحات	٣٦,٤٧٢	٣٧,٧٢٤
تبرعات	٣٥,٢٣٠	١٦,٢٤٤
أمن ونظافة	٣٥,١٩٤	٣٥,١٠٧
اتصلات وانترنت	٢٦,٥٣٠	٢٥,٠٥٥
منصات الكترونية	٢٥,٨٨٧	٧,٨٠٠
طباعة و قرطاسية	٢٢,٤٠١	٣٣,٩٤٠
هدايا	١٩,٨٣٤	٤,٠٦٢
حفلات واجتماعات	١٨,١٩٦	٢٠,٣٧٤
ضيافة	١٦,٦٨٨	٢٢,٨٣٤
مياه و كهرباء	١١,٩٢٤	١٠,١١٦
ضريبة مسقفات	٦,٦٧٤	٥,٨٦٠
أخرى	٦١,٧١٠	٥١,٥٦٤
	١,٤٥٥,٠٦٢	١,٢٨٠,٤١٠

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

(١٠) ضريبة الدخل

إن انشطة الجمعية معفاة من ضريبة الدخل حسب قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته اللاحقة.

(١١) إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

تتمثل مخاطر أسعار الفائدة في المخاطر التي تنتج عن التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق.

إن الجمعية معرضة لمخاطر اسعار الفائدة على الودائع البنكية.

يمثل الجدول التالي حساسية قائمة الدخل الشامل للتغيرات الممكنة على أسعار الفائدة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة.

العملة	سعر الفائدة	الأثر على قائمة الدخل الشامل	
		٢٠٢٤	٢٠٢٣
	%	دينـار	دينـار
دينار أردني	+١	٢٨,١٣٣	٢٥,٥٨٣

في حال وجود تغير سلبي في المؤشر يكون الأثر مساوياً للتغير أعلاه مع عكس الإشارة.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينين والجهات الأخرى عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه الجمعية.

ترى الجمعية بأنها ليست معرضة بدرجة كبيرة لمخاطر الائتمان حيث ان جميع الذمم المدينة القائمة هي على أعضاء الجمعية والمتمثلة ببنوك رائدة على شكل اشتراكات سنوية. كما تحتفظ الجمعية بالأرصدة لدى مؤسسات مصرفية رائدة.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الجمعية على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها.

تعمل الجمعية على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق التأكد من توفر التمويل اللازم من الأعضاء في الجمعية على شكل اشتراكات سنوية.

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات المالية (غير مخصومة) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي وأسعار الفائدة السوقية الحالية:

	أقل من ٣ شهور	من ٣ شهور إلى ١٢ شهر	من سنة حتى ٥ سنوات	المجموع
٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة دائنة أخرى	٤,٤٧٧	-	-	٤,٤٧٧
المجموع	٤,٤٧٧	-	-	٤,٤٧٧
٣١ كانون الأول ٢٠٢٣				
أرصدة دائنة أخرى	١٣,٠٠٩	-	-	١٣,٠٠٩
المجموع	١٣,٠٠٩	-	-	١٣,٠٠٩

(١٢) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ القوائم المالية مبيّنة أدناه، وستقوم الجمعية بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

تعديلات على تصنيف وقياس الادوات المالية - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ايار ٢٠٢٤ تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات). تشمل التعديلات ما يلي:

- توضيح أن الالتزام المالي يتم إلغاؤه في «تاريخ التسوية» وتقديم خيار سياسة محاسبية (إذا تم استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية التي تحتوي على ميزات بيئية واجتماعية وحوكمة الشركات وميزات مشابهة.
- توضيحات حول ما يشكل «ميزات غير قابلة للرجوع» وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقديًا.
- تقديم إفصاحات للأدوات المالية ذات الميزات المحتملة ومتطلبات إفصاح إضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦. يُسمح بالتطبيق المبكر، مع خيار التطبيق المبكر للتعديلات المتعلقة بتصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة فقط.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في كانون الاول ٢٠٢٤ تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة، لمعالجة متطلبات المحاسبة والإفصاح للعقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية. تهدف هذه التعديلات إلى توفير إرشادات أوضح بشأن تصنيف وقياس والاعتراف بهذه العقود، التي تتسم بالتغير الطبيعي بسبب اعتمادها على الظروف الطبيعية. تسعى التعديلات إلى تحسين تماثل وقابلية البيانات المالية للمقارنة من خلال توضيح ما إذا كان يجب التعامل مع هذه العقود كأدوات مالية أو عقود تنفيذية وكيفية قياسها. بالإضافة إلى ذلك، تعزز التعديلات متطلبات الإفصاح لتوفير شفافية أكبر حول المخاطر والتأثيرات المالية المرتبطة بهذه العقود، مما يوفر للمستخدمين معلومات أكثر صلة وموثوقية. تدعم هذه المبادرة الانتقال العالمي إلى الطاقة المتجددة من خلال معالجة التحديات المحاسبية الفريدة التي تطرحها العقود المتعلقة بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة.

تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦. يُسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

عدم قابلية العملة للتحويل - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في آب ٢٠٢٣ تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢١ «آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي» لتحديد كيفية تقييم المؤسسة فيما إذا كانت العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري عندما تكون القابلية للتحويل معدومة. تتطلب التعديلات أيضًا الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم كيفية تأثير، أو توقع تأثير عدم قابلية العملة للتحويل إلى العملة الأخرى على الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة.

ستكون التعديلات سارية المفعول للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٥. يسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه. عند تطبيق التعديلات، لا يمكن للمؤسسة إعادة عرض معلومات المقارنة.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ - العرض والإفصاح في القوائم المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في نيسان ٢٠٢٤ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨، الذي يحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١ «عرض البيانات المالية». يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ متطلبات جديدة للعرض داخل قائمة الدخل، بما في ذلك المجاميع الاجمالية والفرعية. علاوة على ذلك، يُلزم المؤسسة بتصنيف جميع الإيرادات والمصروفات داخل قائمة الدخل إلى واحدة من خمس تصنيفات: التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية، ضرائب الدخل، والعمليات المتوقفة، حيث إن التصنيفات الثلاث الأولى جديدة.

كما يتطلب الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة، والمجاميع الفرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع وتفصيل المعلومات المالية بناءً على «الأدوار» المحددة للقوائم المالية الرئيسة والملاحظات.

بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تعديلات على نطاق ضيق على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ قائمة التدفقات النقدية، والتي تشمل تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من العمليات تحت الطريقة غير المباشرة، من «الربح أو الخسارة» إلى «الربح أو الخسارة التشغيلي» وإلغاء حرية الاختيار حول تصنيف التدفقات النقدية من الأرباح والفوائد. تبعاً لذلك، هناك تعديلات على العديد من المعايير الأخرى.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ والتعديلات على المعايير الأخرى على فترات التقارير المالية التي تبدأ في او بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٧. يسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه. يتم تطبيق المعيار بأثر رجعي.

سيؤدي هذا المعيار الى إعادة اظهار قائمة الدخل مع بعض المجاميع الجديدة المطلوبة بالإضافة الى الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة.

معيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ - الشركات التابعة بدون مسؤولية عامة: الافصاحات

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ايار ٢٠٢٤ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩، الذي يسمح للمؤسسات المؤهلة باختيار تطبيق متطلبات الإفصاح المخفضة مع الاستمرار في تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس والعرض في معايير المحاسبة الدولية الأخرى. لكي تكون مؤهلة، يجب أن تكون المؤسسة في نهاية الفترة المالية شركة تابعة كما هو معرف في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠، ولا يمكن أن تكون لديها مسؤولية عامة ويجب أن يكون لديها شركة أم (نهائية أو وسيطة) تقوم بإعداد قوائم مالية موحدة، متاحة للاستخدام العام، والتي تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ على فترات التقارير المالية التي تبدأ في او بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٧، مع السماح بالتطبيق المبكر.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

تصميم وإشراف فني وطباعة

Control
Design and Printing Services

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

عمان - وادي صقرة - شارع موسى بن نصير - بناية 62
926174 عمان 11190 الأردن
+962 6 5662258 - +962 6 5669328
+962 6 5687011 - +962 6 5684316
info@abj.org.jo
www.abj.org.jo